www.kassioun.org

1034

الاثنين 06 ايلول 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الموجة الآتية من الحركة الشعبية السورية... [06]

الافتتاحية

لا للتهجير بكل أشكاله

ما تزال الأزمة بجانبها المستجد في محافظة درعا السورية قائمةً دون الوصول إلى حلول. وباتت هذه الأزمة بحد ذاتها شاهداً إضافياً ليس على وضعٍ خاص في جزء من سورية، بل وعلى الوضع السوري العام منذ سنوات طويلة؛ حيث يتكثف الوضع في أنّ كل أزمة جديدة تظهر – ابتداءً من الأزمات المعيشية المزمنة بأشكالها المتعددة، ووصولاً إلى الأزمات الأمنية والسياسية والاجتماعية– تضافُ إلى سابقاتها وتبقى معلقة دون حل، بل وتزداد شدة مع مرور الوقت.

التأزم المزمن هذا، والمتعدد ومتنوع الجوانب والأبعاد، يعيد التأكيد على حقيقة سابقة حتى على 2011، وهي أنّ الفضاء السياسي القديم– وضمناً بنى النظام القائم– قد بات متخلفاً عن متطلبات الواقع، ولم يعد قادراً على إنتاج حلولٍ للمشكلات العميقة للمجتمع، الصغيرة منها والكبيرة.

وهذا بدوره يعيد التأكيد أيضاً على أنّ مسألة خروج سورية من أزمتها الكارثية المستجدة، وأزماتها المتراكمة، لم يعد ممكناً بحال من الأحوال، عبر إصلاحات ترقيعية من هنا أو هناك، «ناهيك عن أن هذا النوع من الترقيع لم يعد يمارس أصلاً». الخروج من الأزمة بات مقروناً بولادة الفضاء السياسي الجديد، وبتغيير جذري شامل اقتصادي– اجتماعي وسياسي.

وباب هذا التغيير في ظل حالة تقسيم الأمر الواقع وفي ظل التشابك الدولي والإقليمي، وفي ظل وجود قوات أجنبية على الأرض السورية «مع اختلاف أدوارها»، بات يمر حصراً عبر حل سياسي شامل يعيد توحيد الشعب السوري والأرض السورية، ويضع الأساس لخروج كل القوات الأجنبية مع بدء الحل، وعلى رأسها قوات الاحتلال الصهيوني.

بالعودة إلى درعا، فإنّه قد ظهر خلال الأيام القليلة الماضية، حديث عن احتمال تهجير جماعي لأهالي درعا البلد بوصفه «حلاً» للأزمة المستجدة!

إنّ تهجيراً من هذا النوع، لن يكون إلا أزمة جديدة تضاف إلى جبل الأزمات القائم. وأكثر من ذلك، فإنه سيكون تخريباً مباشراً للاتجاه العام نحو إنجاز التفاهمات اللازمة لبدء الحل السياسي في البلاد عبر تطبيق القرار 2254، وسيكون تخريباً مباشراً أيضاً لما تمكن مسار أستانا من إنجازه حتى الآن.

إنّ تقاطع رغبات المتشددين لم يعد أمراً جديداً، ولكنّ تحقق تلك الرغبات بشكل جزئي فيما مضى، لم يكن نتاجاً لتقاطع هذه الرغبات، بل نتاجاً لظرف دولي محدد ولمهمات محددة كانت واجبة الإنجاز في مرحلة سابقة ضمن الإطار العام لمنع انهيار جهاز الدولة، وليس النظام. واليوم بتنا في ظرف مختلف تماماً، وبات البحث عن حلول عسكرية للأزمات المتراكمة، تعميقاً لها وتهديداً وجودياً للبلاد بأكملها.

إنّ من حق أهل درعا أن يبقوا في أرضهم، ومن حقهم على الأطراف السياسية السورية والدولية أن تساعدهم في إيقاف معاناتهم والوصول إلى حلول مؤقتة تبقيهم في أرضهم أعزاء ومكرمين، إلى حين يبدأ الحل الشامل عبر القرار 2254، والذي تكمن وظيفته الأساسية ليس فقط في استعادة وحدة البلاد أرضاً وشعباً وإخراج القوى الأجنبية منها، بل وأيضاً في تأمين ظروف مناسبة لا لتهجيرٍ جديد، بل لعودة المهجرين سابقاً، وكذلك البدء في عملية التغيير الجذري الشامل المستحق، والذي سيكفل وحده الحفاظ على وحدة سورية وكرامة شعبها...

شؤون عمالية

حكومة لا تعمل إلا.. بالضغط

02

شؤون محلية

المصرف المركزي وقرار ملتبس جديد؟

10

شؤون اقتصادية

أزمة الغذاء العالمية تضرب الأمريكيين بقسوة

14

شؤون عربية ودولية

الكيان الصهيوني ونقاش جدول الأعمال مع الرئيس النائم

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الزمر بالشام والطبل في مكان تاني

يقول المثل الشعبي «أسمع كلامك أصدقك، وأشوف أفعالك أتعجب» هذا المثل ينطبق على ما تقوله الحكومة في معظم لقاءاتها مع ممثلي العمال كونها لا تلتقي مع العمال لتسمع منهم ما لا يعجبها ويسرُّها حول ما جنته سياساتها وأفعالها عليهم من تردٍّ في أوضاعهم المعيشية، ومن ضياع لحقوقهم بل تلتقي معهم لتبرر أفعالها وتبرر قراراتها بمختلف القضايا التي تخص العمال وحقوقهم.

من سمع كلام الحكومة في معرض ردها على ما تم طرحة في اجتماع المجلس العام لنقابات العمال، أنّ العمال يعيشون في سبات ونبات، لا تنقصهم سوى طلة الحكومة البهية ليمتعوا أنظارهم بها، ويستمدوا القوة والعزيمة في تطوير قدراتهم الإنتاجية وتعظيمها، لم لا؟ والحكومة تُغدق على العمال عطاءاتها ولا تترك شاردة ولا واردة بما يخص تحسين مستوى معيشتهم إلا وتبحث بها كي ما تعود بالمنفعة عليهم ويجري التفكير بالتخلص من الدعم الذي تقدمه الحكومة كون هذه الخطوة ستكون مفيدة للعمال والفقراء في تحسين أوضاعهم مقابل تعويض مالي كما ينظر لها ليذهب بعدها الدعم والتعويض والمبررات حاضره دائماً.

صدعت الحكومة رؤوسنا بما تقدمه من دعم تقدر بالمليارات من الليرات السورية في شتى المجالات التي يعددها الوزراء، وبالتالي فإن الحكومة تقوم بواجبها على أكمل وجه تجاهنا، إذاً لماذا العمال وبعض من يمثلهم «ينقون» ويتحدثون عن ضعف أجورهم وعن مستوى معيشتهم طالما الحكومة كما ذكرت تقدم كل هذا الدعم.

لهذا الوضع احتمالان، إما العمال لا يعرفون بما يقدم لهم من دعم، ولا نعتقد أن أحداً جاهل بواقعه الذي يعيشه بكل تفاصيله، وإما الحكومة لا تقول الحقيقة للعمال عن سياساتها تجاههم، وأنّ سياساتها مسخّرة ومرتبة لخدمة آخرين يعيثون فساداً في ثرواتنا التي ينتجها العمال وكل العاملين بأجر، والأخيرة هي الحقيقة المغيبة عن طاولة الاجتماع مع ممثلي العمال.

إن الاجتماع الأخير للمجلس مع الحكومة يلخص تجربة العلاقة الودية القائمة بين النقابات والحكومات المتعاقبة، والتي لا تثمر نتائجها بما يحسّن الواقع الذي يعيشه العمال، وخاصةً لجهة أجورهم التي ربطتها الحكومة بتحسن الوضع الإنتاجي، أو في كلام آخر برفع الدعم الذي تقدمه الحكومة، وواقع الاقتصاد بمجمله وخاصة لجهة تشغيل المعامل والمنشآت الإنتاجية التي يمكن تشغيلها، والتي تحدثت وطالبت النقابات بتشغيلها، ولكن المؤشرات والرسائل التي ترد لا تشير إلى أن الحكومة ذاهبة في خياراتها إلى الإنتاج بشقيه الصناعي والزراعي، لأن هذا يحتاج إلى موارد، والموارد ليست عندها تماماً، بل هي في جيوب من أوصل البلاد والعباد إلى ما وصلت إليه، وعلمكم كفاية أيها السادة.

حكومة لا تعمل إلا.. بالضغط

تحت هذا العنوان نشرت صفحة «صوت عمالي» الإلكترونية الناطقة باسم الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية.

■ عادل ياسين

مضمون المقال هو أن الاتحاد العام استطاع أن ينتزع أربعة مكاسب من الحكومة في اجتماع المجلس العام الأخير كما عبر كاتبه ولكن القارئ للمادة المنشورة يلاحظ شيئاً مشتركاً بين المكاسب الأربعة المنتزعة من الحكومة وأنها جميعها خاضعة للوعد الذي وعد بتنفيذها «وفق ما وعد، يتمثل في الوعد، وهكذا» فالأمور «المنتزعة» هي قيد الوعود التي سبق وأن وعدت الحكومات السابقة العمال من خلال اجتماعات المجلس بقضايا كثيرة، ولكنها ابتلعت تلك الوعود ليصار إلى إعادة طرحها مرات ومرات من قبل أعضاء المجلس وفي مذكرات الاتحاد للحكومة ولكن « كأنك يا بوزيد ما غزيت».

إن المكاسب التي تم «انتزاعها» هي مهمة إذا ما صدق الواعد وصدقه الموعود، وخاصة فتح سقف الرواتب التي حدد بدرجتين كما جاء في المقال، والمفترض أن يفتح سقف الرواتب والأجور بشكل كلي ولا يجوز تحديده بدرجتين طالما هو حق مشروع للطبقة العاملة جرى الانتقاص من هذا الحق على مدار سنوات طويلة، والمطالبات بهذا الأمر منذ سنوات طويلة ولا يخلو مؤتمر من هذا المطلب.

المكسب الآخر الذي قيل فيه إنه منتزع وهو تأمين نقل العمال والموظفين المجاني لمن لا يستفيد من هذا الأمر ولكن هذا أيضاً أصبح مغيباً للكثير من العمال وتحملوا بسببه أعباءً كثيرة حيث أحيل هذا الموضوع إلى الوزارات والمحافظين حيث «ستضيع الطاسة» وتضيع معها مسؤولية من في تأمين النقل للعمال وهو حق مشروع وقانوني وواجب على جهات العمل تأمينه.

بالنسبة لطبيعة العمل التي يتقاضاها بعض العمال من ذوي المؤهل العلمي أو المهني على أساس أجر 2013 وليس على أساس الأجور الحالية فقد بح صوت العمال من أجل هذا المطلب وعشموا خيراً بتعديله وشموليته لعمال الصناعات ولكن على الوعد يا كمون.

المطلب الأخير المطروح هو إعادة دوائر السلامة المهنية إلى المؤسسات التي يتطلب عملها ذلك، وللعلم كان في المصانع مثل هذه الدوائر وكانت غير فعالة في حماية العمال من المخاطر وإصابات العمل لأسباب عدة منها أن الإدارات كانت تعتبرها مكلفة بأدواتها وتجهيزاتها مع أن هذا الموضوع مهم جداً وتتحمل غيابه عن المعامل النقابات والتأمينات الاجتماعية باعتبارها الجهة المكلّفة عن متابعة الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي في المنشآت، والحديث عن إصابات عمل متزايدة هو طبيعي في ظروف الإهمال والتراخي في تحقيق هذا الموضوع وترك الأمور إلى أن تستفحل وبعدها ينظر بالأمر وتطرح الوعود معه ولكن لا شيء يتحقق وتتم الإصابات ويخسر العمال وتخسر معهم معاملهم.

اعتبار تلك القضايا مكاسب منتزعة هو مجاف للحقيقة فهي حقوق مشروعة للطبقةً العاملة وتنص عليها قوانين العمل ونتمنى أن تمتلك الحركة النقابية قوة الضغط على الحكومة من أجل أن تنتزع أجوراً عادلة للطبقة العاملة يعينها على تأمين متطلباتها المعيشية والحياتية بدلاً من تحصيل بعض الحقوق المنتزعة من الطبقة العاملة وتحويلها إلى هبات تمن بها الحكومة على العمال، ويعتبرها البعض بأنها تحسّن المستوى المعيشيّ باعتبار أن البحصة تسند جره كما قيل.

اللافت في موضوع المقال عدم تطرّقه لحقوق العمال في القطاع الخاص الذين يعانون الأمرين في مهنهم ومعاملهم ويتعرضون لمخاطر مضاعفة بسبب الهيمنة والتحكم عالية المستوى لأرباب العمل ويضربون بالحائط كل القوانين التي تجيز الحقوق المختلفة للعمال التي ذكرت سابقاً وفوقها نزيد أكثر منها، ولكن مرة أخرى لا حياة لمن تنادي.

إن الطبقة العاملة السورية هي في وضع كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معنى ولا تفيد معها الحلول المجتزئة التي لا تقدم شيئاً في حل معضلتها المعيشية التي تحتاج إلى أشياء أخرى لحلها ليست في ذهن الحكومة ولا في ذهن الحركة النقابية باعتبارهم شركاء، وهم في مركب واحد ولكن ليس في مركب العمال.

إن المكاسب التي تم «انتزاعها» هي مهمة إذا ما صدق الواعد وصدقه الموعود وخاصة فتح سقف الرواتب

الحقّ في الأجر والحياة

يعيش أغلبية الشعب السوري على الأجور الشهرية، حيث هي المصدر الأساسي للدخل. ومن هنا تنبع أهمية الأجور وحقوق العمال في مقابل عملهم هذا، وقد رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور بناءً على ما يسمى الزيادة الأخيرة بواقع 50% بعد منتصف هذا العام 2021
إذاً، فإن الحد الأدنى للأجور ارتفع بمقدار نسبة هذه الزيادة، ولكن هذا لا يتطابق مع الحد الأدنى للمعيشة، بل لم يكن منظوراً مقارنة بالفجوة الكبيرة بين هذه الأجور والارتفاعات الكبيرة في الأسعار لجميع المواد وخاصة الأساسية منها، التي قامت الحكومة برفعها أضعاف تلك التي سميت زيادة للأجور.

■ نبيك عكام

وأصبحت أخبار مثل هذه الزيادة للأجور لا تثير السعادة لدى العمال، فهي نذير شؤم عليهم، لأن المطلوب زيادات كبيرة بحيث تتناسب الأجور مع الأسعار، ولكن ما يجري أن نسب الزيادة محدودة، وزيادات الأسعار غير محدودة، وتسبق الزيادة عقب كل خبر عنها بأشواط، ما يجعل الأمل عن طريق الزيادات المحدودة في الأجور مقتولاً، وتتباهى الحكومة عند حضورها كل اجتماع مجلس عام لاتحاد نقابات العمال بأن الأجور قد تضاعفت من كذا إلى كذا، وهي في المقابل تغفل التضخم الكبير الحاصل في البلاد، كما تغضّ الطرف أيضاً وهي من الأهمية بمكان عن نسبة موازنة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي. تصنف الدول عالمياً حسب نصيب أجور العمال من الناتج المحلي الإجمالي. فالدول ذات النسبة المرتفعة للأجور هي الدول التي تتمتع بدرجة أعلى من التوازن الاقتصادي والاجتماعي. مثال ذلك في ألمانيا وهولندا والبرازيل تتراوح نسبة الأجور بين 50% و60% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي أيضاً تتمتع بدرجات استقرار أعلى للنظام الاجتماعي. وهذا يعني أيضاً أنه مع ارتفاع حصة النهب والفساد من الناتج المحلّي ترتفع نسب التفاوت في توزيع الدخل بين أعضاء المجتمع، وهذا النمط من العلاقات يعزز من تمركز الثروة الوطنية في أيدي فئات محددة من ذوي الحظوة والنفوذ وهو السائد في بلادنا. إن قضية الأجور من أهم القضايا، لا بل على رأس القضايا التي تهم المواطنين والعمال خاصة، ويجب العمل على رفع الحد الأدنى للأجور ليعادل متوسط تكاليف ومتطلبات الحياة المعيشية للعاملين بأجر، وهو أحد أهم الوسائل لمقاومة الفقر الذي يعدّ عاراً اجتماعياً لا بدّ من استئصاله. والسؤال هنا هل مازالت النقابات تحلم بالإصلاحات التي سوف تقوم بها الحكومة من خلال وعودها المتكررة وأنها سوف تنجز يوماً ما، أم إنها تخاف من المواجهة الحقيقة مع هذه الحكومات التي لا ترفض مطالب العمال والنقابات فحسب بل هي تعمل على شفط وسحب كل المكاسب السابقة التي حققتها الطبقة العاملة بنضالاتها المختلفة، النقابات عندما ينحصر عملها في معالجة النتائج التي وصلت إليها الطبقة من البؤس والفقر والحرمان لحقوقها التشريعية والمعيشية، بعيداً عن الأسباب الحقيقية التي أوصلت العمال إلى ما آلت إليها اليوم، وتقديم التنازلات لمصلحة ناهبي قوت العمال وخيرات البلاد من حيث تدري أو لا تدري، ولا تقوم باستخدام أدواتها النضالية والكفاحية، بهذا فهي تعرقل تقدم الطبقة العاملة والحركة النقابية من خلال صمتها على ما تنتهجه الحكومة من إجراءات أقل ما يقال فيها إنها لا تلبي مصالح العمال والفقراء عموماً، وتصبح هذه النقابات عقبة في طريق تقدم حركة الطبقة العاملة بدلاً من أن تكون أداة لتقدمها، وتطورها حيث تتحول النقابة إلى وسيط منحاز إلى غير مصالح العمال مما يفقدها صلاتها بين صفوف العمال على خطوط الإنتاج وسط المعامل، وهذه النقابة تتميز بأنها تسعى إلى السيطرة على التحركات والنضالات العمالية وإعاقة تطورها هذا من جانب، ومن جانب آخر في نفس الوقت لها مصلحة كبرى في عدم دفع الأمور إلى استخدام الطبقة العاملة أدوات نضالها لتحصيل حقوقها.

الطبقة العاملة

عمّال مترو سيئول يهددون بإضراب

حذّرت نقابة عمال مترو الأنفاق في سيئول، من أنها ستُضرب يوم 14 أيلول حسب ما هو مخطط له، إذا لم يتم سحب خطة السلطات لتسريح العمال كجزء من إجراءات إعادة الهيكلة، قالت نقابة عمال مترو سيئول أمام الجمعية الوطنية إن العمال النقابيين ليس لديهم خيار آخر سوى الإضراب، طالما أن الحكومة المركزية وحكومة المدينة ماضيتان في خطة إعادة الهيكلة بدلاً من تقديم مساعدات مالية، وأضافت إن «الحكومة المركزية وحكومة مدينة سيئول تدفعان لإعادة الهيكلة وترمي كل منهما المشكلات المالية لمترو سيئول على الأخرى، وحثُّ الحكومتين على الجلوس على طاولة المفاوضات بموقف أكثر مسؤولية». وتقترح إدارة مترو سيئول، تطبيق تقليص بنسبة 10% للقوى العاملة وتجميد الأجور، وهو ما رفضته النقابة تماماً واصفة الاقتراحات بأنها تحميل العمال مسؤولية فشل الإدارة.

عمّال مؤسسة كهرباء لحج يعلنون الإضراب عن العمل

نفّذ يوم الأربعاء الموافق الأول من الشهر الجاري عمّال مؤسسة كهرباء لحج «اليمن» إضراباً عاماً بسبب التأخر في صرف الراتب كل شهر وأكدوا أن الإضراب تركّز على عرقلة وتأخير رواتب العمال ومستحقاتهم وأيضاً مطالبهم بتحييد المؤسسة واستقلالها بأن تكون تابعة لوزارة الكهرباء فقط، وطالبوا من القائمين على المؤسسة والسلطة المحلية ووزارة الكهرباء النظر في إضرابهم وعدم إهمال مطالبهم، هذا وكان احتجاج العمال على عرقلة صرف رواتبهم ومستحقات شهرياً، مؤكدين أن مؤسسة الكهرباء مستقلة مالياً وإدارياً إلا أن التدخلات في عمل المؤسسة سببت الكثير من المشكلات، وقالوا هناك قرارات تؤثر على عمل المؤسسة سلباً وتؤدي إلى عبء كبير وضغط على إيرادات المؤسسة.

إضراب جديد للسكك الحديدية في ساو باولو

أدى إضراب أكثر من 2000 من عمال السكك الحديدية في ساو باولو إلى شل ثلاثة خطوط سكة حديد ركاب التي تديرها الدولة في 24 آب. تميز الإضراب بتشدد الصفوف، حيث كان مطلبها الأساسي هو زيادة الأجور. جاء ذلك في أعقاب إضراب قبل 40 يوماً على أربعة خطوط أخرى تديرها الشركة وموجة من الإضرابات في قطاع النقل. هذا وقد استجاب العمال في اتحاد عمال البرازيل المركزي لدعوة الإضراب بإضراب جماعي، وأغلقوا أكثر من 20 محطة في القطاع الشرقي، المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في مترو ساو باولو. هذا وقد دخل عمال الشركة عامهم الثالث دون أية زيادة في الأجور.

عمّال السيارات في برمنغهام يصوتون للإضراب

صوّت عمال هندسة السيارات في مصنع برمنغهام بإنجلترا التابع لشركة جي كيه إن أوتوموتيف متعددة الجنسيات للإضراب ضد خطط إغلاق المنشأة. ويلعب المصنع دوراً رئيسياً في صناعة قطع غيار السيارات في المملكة المتحدة، حيث يوفر أنظمة خط نقل الحركة لسيارات البنزين والديزل لشركات السيارات جاكوار لاند روفر وتويوتا ونيسان. عمال المصنع في برمنجهام هم جزء من القوى العاملة العالمية لشركة جي كيه البالغ عددها 27500 عامل يعملون في 51 مركزاً صناعياً في 20 دولة. ومن المقرر إغلاق المصنع في عام 2022، مع نقل العمل إلى دول أخرى ومن المقترح «نقل حوالي أربعة أخماس عمل برمنغهام» إلى مصنع في أولينيكا، جنوب غرب بولندا. يمكن نقل بقية العمل إلى مواقع في فرنسا.

أكثر من أربعة مليارات شخص مازالوا بلا أية حماية اجتماعية

منظمة العمل الدولية إحدى المنظمات الدولية التي تختص بقضايا العمل والعمال وتضم في عضويتها من الدول المشاركة الحكومات وأرباب العمل وممثلي العمل، والتقرير الذي بين أيدينا يوضح بشكل كبير ما تقدمه الدول بمختلف مستوياتها الاقتصادية من إجراءات وما تقوم به من خطوات لمساعدة الفقراء ومنهم العمال في مواجهة وباء الكورونا حيث يعيش الفقراء في معظم الدول أسواء حالاتهم من حيث مستوى المعيشة والسكن وفرص العمل وهذه الأشياء آخر ما تفكر بها الدول الرأسمالية تجاه الفقراء والعمال الذين أصبحوا بالملايين طالبي المساعدة.

■ التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2020-2022

تقرير لمنظمة العمل الدولية يظهر أن أكثر من أربعة مليارات شخص ما زالوا بلا أية حماية اجتماعية.

كشف وباء كوفيد-19 عن وجود فجوة في الحماية الاجتماعية بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وفاقم تلك الفجوة.

خبر | 30 أغسطس 2021

جنيف «أخبار م. ع. د» – على الرغم من التوسع غير المسبوق في الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم أثناء أزمة كوفيد-19، لا يزال أكثر من أربعة مليارات شخص دون حماية على الإطلاق وفق تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية.

ويخلص التقرير إلى أن خطط مواجهة الوباء كانت غير متكافئة وغير كافية، ما عمّق الفجوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض وفشل في توفير الحماية الاجتماعية الملحة التي يستحقها جميع البشر. وتشمل الحماية الاجتماعية الحصول على الرعاية الصحية وأمن الدخل، ولا سيما في حالات الشيخوخة والبطالة والمرض والعجز وإصابات العمل والأمومة وفقدان المعيل الرئيسي، وكذلك بالنسبة للأسر التي لديها أطفال.

وقال غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية: «إن البلدان على مفترق طرق. وهذه لحظة مفصلية لتسخير خطط مواجهة الوباء بهدف بناء جيل جديد من أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق بغية حماية هؤلاء الناس من أزمات المستقبل ومنح العمال والشركات الأمن للتعامل مع التحولات المتعددة المقبلة بثقة وأمل. وعلينا أن ندرك أن الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة ضرورية ليس فقط لتحقيق عدالة اجتماعية وعمل لائق بل ولرسم مستقبل مستدام وقادر على الصمود في وجه الأزمات أيضاً».

إن «التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2020-2022: الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق- سعياً وراء مستقبل أفضل» يعرض نظرة عامة على التطورات الأخيرة في أنظمة الحماية الاجتماعية، ومنها أرضيات الحماية الاجتماعية. وهو يغطي آثار وباء كوفيد-19، ويحدد الثغرات في الحماية، ويضع توصيات رئيسية للسياسات، ومنها ما يتعلق بأهداف أجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

إن 47 في المئة فقط من سكان العالم مشمولون حالياً بواحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية، بينما لا يحصل 4,1 مليارات شخص «53 في المئة» على أي أمن للدخل على الإطلاق من نظامهم الوطني للحماية الاجتماعية.

وثمة تفاوتات إقليمية كبيرة في الحماية الاجتماعية. فأوروبا وآسيا الوسطى تحظيان بأعلى معدلات التغطية، إذ إن 84 في المئة من سكانهما تشملهم إعانة واحدة على الأقل. كما أن نسبة التغطية في الأمريكيتين أعلى من المتوسط العالمي، إذ تبلغ 64,3 في المئة. أما آسيا والمحيط الهادئ «44 في المئة» والدول العربية «40 في المئة» وإفريقيا «17,4 في المئة» فتعاني من ثغرات كبيرة في التغطية.

ولا يزال السواد الأعظم من الأطفال في جميع أنحاء العالم محرومين من التغطية الفعالة للحماية الاجتماعية، إذ لا يحصل سوى طفل واحد من كل أربعة أطفال «26,4 في المئة» على إحدى إعانات الحماية الاجتماعية. ولا يحصل سوى 45 في المئة من النساء اللواتي وضعن حديثاً على إعانة أمومة نقدية. ولا يحصل على إعانة العجز إلا واحد من كل ثلاثة أشخاص يعانون من إعاقات شديدة «33,5 في المئة». وتغطية إعانات البطالة أقل من ذلك، إذ إن 18,6 في المئة فقط من العاطلين عن العمل مشمولون بتغطية فعالة. وعلى الرغم من أن 77,5 في المئة من المتقاعدين يحصلون على شكل من أشكال معاش الشيخوخة، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق، وبين الريف والمدينة، وبين المرأة والرجل.

كما أن الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية يتفاوت تفاوتاً كبيراً. ففي المتوسط، تنفق البلدان 12,8 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية «باستثناء الصحة»، غير أن البلدان مرتفعة الدخل تنفق 16,4 في المئة، بينما لا تنفق البلدان متدنية الدخل على الحماية الاجتماعية سوى 1,1 في المئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي.

ويقول التقرير إن الفجوة التمويلية «أي الإنفاق الإضافي المطلوب لضمان الحد الأدنى على الأقل من الحماية الاجتماعية للجميع» قد زادت بنحو 30 في المئة منذ بداية أزمة كوفيد-19. فلضمان تغطية الحماية الاجتماعية الأساسية على الأقل، على البلدان منخفضة الدخل إنفاق مبلغ إضافي قدره 77,9 مليار دولار سنوياً. ويرتفع هذا الرقم إلى 362,9 مليار دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وإلى 750,8 مليار دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وهذا يعادل 15,9 و5,1 و3,1 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي.

بمقدور الحماية الاجتماعية دعم تحسين الصحة والتعليم وزيادة المساواة وجعل النظم الاقتصادية مستدامة وإدارة الهجرة على نحو أفضل ومراعاة الحقوق الأساسية

وقالت شهرة رضاوي مديرة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية: «ثمة ضغوط هائلة على البلدان للانتقال إلى السياسات التقشفية في أعقاب الإنفاق العام الهائل على خططها لمواجهة الأزمة، ولكن تقليص الحماية الاجتماعية ضار جداً. لذا، فالاستثمار مطلوب هنا والآن. والحماية الاجتماعية أداة مهمة يمكنها أن تعود بفوائد اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق على البلدان قاطبة أياً كان مستوى تنميتها. فبمقدور الحماية الاجتماعية دعم تحسين الصحة والتعليم، وزيادة المساواة، وجعل النظم الاقتصادية مستدامة، وإدارة الهجرة على نحو أفضل، ومراعاة الحقوق الأساسية. وبناء نظم يمكن أن تحقق هذه النتائج الإيجابية يقتضي مزيجاً من مصادر التمويل وتضامناً دولياً أكبر، ولا سيما مع دعم البلدان الفقيرة. لكن فوائد النجاح ستتجاوز حدود الدول لتفيدنا أجمعين».

تجدر الإشارة إلى أن «الدعوة العالمية إلى العمل من أجل تعاف من وباء كوفيد-19 محوره الإنسان» سلطت الضوء على تدابير محددة تعزز الحماية الاجتماعية الشاملة. وكانت هذه الدعوة التي تحدد أجندة شاملة للتعافي قد أقرتها في حزيران/ يونيو 2021 الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بالإجماع والتي تمثل الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل.

أزمة السكن من سيء إلى أسوأ..

شهدت محافظة دمشق، منذ بدء الأزمة وحتى الآن، استقطاباً كبيراً لحركة النزوح الداخلية للأهالي، بسبب انتشار الدمار في محيط المدينة وريفها، بالإضافة إلى استقطابها لجزء من أهالي بلدات ومناطق ومدن أخرى.

■ باسل ياسين

تقول بعض الإحصاءات: إن عدد سكان دمشق قبل 2011 كان بحدود 4 ملايين نسمة، بينما بلغ في السنوات الأخيرة ما يقارب 8 ملايين نسمة، مما شكل ضغطاً عالياً على المدينة في عدة جوانب، وخاصة على قطاع السكن.

تناقض صارخ

تشير بعض التقارير، أن مدينة دمشق احتلت المرتبة الثامنة عالمياً من حيث غلاء أسعار العقارات، وبأن الأرباح من ريع الأرض، خاصةً داخل المدينة، هي الأعلى، وكلف البناء، مع ارتفاع سعرها، لا تكاد تقارن بسعر الأرض بحد ذاتها، وقد كان ذلك مما قبل سني الحرب والأزمة، وبالتوازي مع ذلك كانت تعتبر بدلات الإيجار الشهري في دمشق الأكثر ارتفاعاً.

فقد ارتفعت إيجارات البيوت في دمشق بشكل كبير خلال السنوات الماضية، وقد تراوحت الآن بين 400 ألف ليرة وصولاً إلى عدة ملايين شهرياً، وذلك بحسب المكان ومساحة البيت ومواصفاته.

يضاف إلى ذلك أن ارتفاع تكاليف المعيشة في دمشق ليس بالأمر الجديد، ولا هو بسبب استقطاب النزوح الداخلي خلال السنوات الأخيرة فقط، بل لجملة من العوامل المتشابكة والمتداخلة، وخاصة انعكاس السياسات الاقتصادية الاجتماعية الليبرالية المطبقة، والتي ساهمت بشكل كبير في تدهور المستوى المعيشي للغالبية المفقرة.

أما التناقض الصارخ، فهو بين بدلات الإيجار الشهري بالمقارنة مع الأجور، فالمنزل الذي يبلغ بدل إيجاره الشهري بحدود 500 ألف ليرة، أي بما يعادل 6 مليون ليرة سنوياً، مقابل أجر شهري بحدود 100 ألف ليرة، يعني عجز شهري بمبلغ 400 ألف ليرة، وسنوي بما يعادل 5 مليون ليرة، دون أكل وشرب ومواصلات وطبابة وغيرها من تكاليف المعيشة والخدمات.

فهل هذا الأمر غائب عن الحكومة والمسؤولين عن قطاع السكن والإسكان؟

احتكار السوق

بات من المعروف أنه كي تتمكن من شراء بيت في هذا البلد، في هذه الأوقات، لابد أن تكون من أصحاب مئات الملايين، والمليارات أحياناً.

فسعر منزل في منطقة كالمالكي أو أبي رمانة أو تنظيم كفرسوسة أصبح يقارب المليار ليرة سورية، بل يتجاوز ذلك المبلغ، أما المناطق المحيطة بدمشق في الريف القريب، كصحنايا أو ضاحية قدسيا أو جرمانا، فأغلبية من يشتري المنازل هناك يشتريها لأغراض تجارية وللمضاربة لا للسكن، حيث لم يعد بمقدور المواطن العادي حتى أن يحلم بامتلاك منزل في العاصمة أو بمحيطها.

فبمتوسط سعر 300 مليون ليرة لمنزل على العظم يحتاج العامل العادي ذي الأجر الشهري 100 ألف ليرة إلى 250 سنة بدون أن يصرف من راتبه شيئاً حتى يحصل على منزل بهذا السعر!

بالمقابل، من الملاحظ أن أعداد المباني السكنية والمشاريع ليست بنقصان وإنما بزيادة، حيث تشهد بعض المناطق، مثل: الجديدة أو صحنايا بناء المزيد من المحاضر، المنتهية أو غير المنتهية، وهي بالغالب فارغة، حيث لا يشعر هذا المحتكر، سمسار العقارات صاحب رأس المال الكبير، من حاجة إلى أن يؤجر بيتاً واحداً من عشرات البيوت بسعر لا يرضيه، حتى وإن بقيت هذه المنازل فارغة إلى الأبد!

القوانين والقرارات والطرق الالتفافية

صدر في الشهر الثالث من العام الحالي قانون البيوع العقارية، القاضي بتشكيل لجان تحدد القيمة الفعلية للعقارات، وقيل: إنه سيحقق «عدالة ضريبية غير مسبوقة».

وقد انخفضت بعد هذا القانون حركة البيع والشراء للعقارات، باستثناء الاضطراري منها طبعاً، وذلك بسبب المبالغ الضريبية الكبيرة التي جرى التكليف بها استناداً لمضمون القانون.

يضاف إلى ذلك صدور بعض القرارات التي قيدت حركة الأموال، ووضعت سقوفاً للمبالغ التي يمكن سحبها من المصارف، وفرض ترك بعض المبالغ لفترة محددة في المصارف لقاء عمليات البيع والشراء «للعقارات والآليات».

كل ذلك أدى إلى ركود وتراجع في حركة البيع والشراء، بالإضافة إلى تزايد اللجوء للطرق الالتفافية هرباً من تطبيق بنود القانون والقرارات الصادرة، والتي دفع ضريبتها المواطن المضطر، وليس تجار العقارات وسماسرتها.

بمتوسط سعر 300 مليون ليرة للمنزل يحتاج العامل ذي الأجر الشهري 100 ألف ليرة إلى 250 سنة بدون أن يصرف شيئاً حتى يحصل على منزل بهذا السعر!

زيادات على حساب المستأجر

إن صعوبة، أو استحالة، شراء المواطن لمنزل خاص، بالإضافة لحركة النزوح الكبيرة، ساهمت بشكل كبير في زيادة الضغط على سوق الإيجارات، الأمر الذي ساهم بتغذية جشع المالكين على حساب المواطنين من الغالبية المفقرة، مما ساهم برفع أسعار بدلات الإيجار إلى حدود غير مسبوقة.

فأي تجديد لعقد إيجار، في أي مكان من دمشق أو في ريفها القريب، سيزيد مبلغه الشهري بنسبة تصل إلى 100% أحياناً بالمقارنة مع سابقه، وفي بعض المناطق كانت النسبة أعلى من ذلك، وقد ساهم في ذلك أيضاً قانون البيوع العقارية والضريبة المفروضة بموجبه لقاء عقود الإيجار، التي يسددها المستأجر، وليس المالك عملياً.

دور الدولة المغيب

إن غياب دور الدولة عن ملف السكن والإسكان منذ عقود، وعدم وجود خطط تلحظ ازدياد الحاجة للسكن بالتوازي مع الزيادة السكانية، مع غياب وتأخر المخططات التنظيمية في الكثير من المحافظات والمدن والبلدات، وترك الأمر لتجار العقارات وسماسرتها، كل ذلك ساهم بتفاقم أزمة السكن، وصولاً لانتشار وتوسع مناطق المخالفات والعشوائيات، بالإضافة إلى زيادة عوامل وهوامش الاستغلال، وطبعاً كل ذلك على حساب المواطنين المفقرين وحقهم في امتلاك السكن الصحي، بالمواصفة الفنية الجيدة، وبالسعر المناسب.

وبرغم كل الحديث عن تسهيلات العودة للأحياء والمناطق والبلدات التي تمت استعادة السيطرة عليها من قبل الدولة، وخاصة في ريف دمشق، وبرغم مرور السنوات على ذلك، إلا أن واقع انتشار الدمار الكلي أو الجزئي لبيوتها، بالتوازي مع تدني مستوى الخدمات العامة فيها «كهرباء- ماء- صرف صحي- مواصلات وطرقات..»، يحول دون تلك العودة، أو الحد منها، مع العلم أن عودة الحياة لهذه البلدات والمدن سيساهم بشكل كبير بتخفيف الضغط على السكن في المدينة، وبالتالي على أسعار العقارات وبدلات إيجارها.

فمن المستحيل الحديث عن أي حل لأزمة السكن المستعصية والمتفاقمة والمستمرة، أو الحديث عن إعادة الإعمار، في ظل استمرار غياب دور الدولة عن هذا الملف الهام، أو التغييب المتعمد لهذا الدور.

المشاريع الرسمية والعدالة الاجتماعية

الجدير بالذكر، أن منطقة، مثل: بساتين الرازي، كانت تؤوي عدداً كبيراً من سكان المنطقة، وعائلات مهجّرة إليها كانت قد رأت فيها ملاذاً، حيث كانت أسعار بدلات الإيجار في هذه المنطقة منخفضة نسبياً بالمقارنة مع غيرها في حينه، وكانت قريبة من مركز المدينة، ولكن بحكمة بالغة صدر المرسوم 66 الذي قرر إخراج الأهالي من بيوتهم، حيث وُعدوا بسكن بديل بعد فترة زمنية أقصاها أربع سنوات.

يذكر أيضاً، أن المشروع أقرّ في عالم 2012 وقد انقضت ما يقارب ثماني أعوام ومازال أهل تلك المنطقة مستأجرين في عدة أماكن في محيط دمشق غالباً، حيث رأى منفذ المشروع أنه من الحكمة مع ازدياد عدد النازحين المستقطبين من خارج المدينة، أن يُهجر أيضاً بعضاً من أهلها في سبيل العدالة الاجتماعية! وطبعاً كل ذلك لمصلحة سماسرة العقارات وأصحاب الثروة والفاسدين.

وليس بعيداً عن ذلك ما يجري بخصوص منطقتي القابون وجوبر، والحديث عن المخططات التنظيمية الجديدة الخاصة بها، ومآل هذه المناطق على أيدي تجار العقارات وسماسرتها لاحقاً، في ظل غلبة دور ومصالح هؤلاء على مصالح مالكي البيوت الأساسيين في هذه المناطق، حالهم كحال المالكين في منطقة خلف الرازي، وكيف آل جزء هام من ملكياتهم إلى كبار أصحاب الثروة والفاسدين وتجار وسماسرة العقارات والمضاربين.

الموجة الآتية من الحركة الشعبية

أنتج المجتمع السوري خلال السنوات العشر الماضية أشكالاً شديدة التنوع مما يمكن تصنيفه تحت الإطار العام لمسمى «الحركة الشعبية»، ورغم ذلك فإنّ الشكل الوحيد الذي حاز «اعترافاً إعلامياً»، هو التظاهر...

■ مهند دليقان

لعل السبب وراء هذا «الاعتراف الإعلامي» أحادي الجانب، إنما يعود إلى تقاطع مصالح النخب الرافضة لأي شكل من التغيير، مع مصالح النخب التي تسعى وراء تغيير شكلي للطرابيش مع بقاء الأنظمة على حالها القمعي والناهب؛ لأنّ اختزال الحركة الشعبية بالتظاهر، ومع الانكفاء المؤقت لهذا الشكل، يسمح بالقول إنّ الحركة ماتت وانتهت، ويسمح على المقلب الآخر بالقول إنّ «التسلح» والتمثيلات السياسية المفروضة من الخارج قد حلّت محل التظاهر وحملت رسالته وانتهى الأمر... وكأنّ المهمة قد أنجزت حين توهّم البعض بأنه حاز اعترافاً ما، وعبر مجموعة من الدول، بتمثيل الشعب السوري، وبات على الشعب السوري أن «ينضبّ» في بيوته، أو في خيمه وملاجئه، ويترك للسادة الممثلين مهمة امتطاء حركته للوصول إلى أهدافهم هم في نهاية المطاف...

المعنى الواسع للحركة الشعبية

الحركة الشعبية بمعناها الواسع، هي انخراطٌ متزامنٌ لأعداد كبيرة من الناس ضمن مجتمع معين، في النشاط السياسي. وهذا المعنى الواسعُ، والذي قد يبدو فضفاضاً حتى، يتضمن معاني عديدة، تنطبق على الحالة السورية وعلى غيرها من الحالات. وهذه المعاني، وربما المحددات، تعمل بشكل تآزري؛ أي إنّ تفسيراً جاداً لظهور الحركة الشعبية بعد غيابها، لانخراط الناس في العمل السياسي بعد انقطاعهم وابتعادهم عنه، لا يمكن أن يقوم على عاملٍ واحدٍ بوصفه السبب الوحيد.

بين أهم هذه المعاني / المحددات / الأسباب:

أولاً: تحديد الحركة الشعبية، كانخراط واسع للناس، في لحظة معينة، في النشاط السياسي، يعني أنّ الناس قبل هذه اللحظة لم يكونوا منخرطين في النشاط السياسي؛ أي إنهم كانوا بعيدين ليس عن الفعل السياسي بصورته العامة فقط، بل وضمناً عن أشكاله المتنوعة، الحزبية والنقابية والمدنية وإلخ. ولكن بالدرجة الأولى عن الشكل الحزبي للعمل السياسي.

ثانياً: ظهور الحركة الشعبية، وغيابها قبل ذلك، يفترض حالة عامة من تخلف الأحزاب السياسية القائمة، والعملية السياسية القائمة، وعلى العموم الفضاء السياسي القائم؛ تخلّفه عن التطور الجاري في المجتمع. أي إنّ البنى التي يُفترض بها أن تمثل الناس وهمومها وتتفاعل معها وتجمعها وتحشدها نحو تحقيق أهدافها، حين لا تتمكن من القيام بذلك، سواء لأسباب ذاتية أو موضوعية أو لمزيج من هذا وذاك، فإنها تفقد وظيفتها الفعلية، ويحدث ما يحدث عادة مع انطلاق الحركات الشعبية، أي إننا نرى الناس في الشارع ونرى قوى سياسية تحاول الالتحاق بها. وباختصار، فإنّ انطلاق الحركة الشعبية يفترض ضمناً أن الناس قد أعلنوا عبر الفعل، عبر التحرك، عن طلاقٍ قديمٍ جرى بينهم وبين البنية السياسية القائمة، ولكنهم لم يروا ضرورة إعلان ذلك فيما مضى، ربما لأنّ مستوى الرضا الاجتماعي في حينه «والذي سنتحدث عنه تالياً»، لم يكن قد تدنى إلى ما دون العتبة الحرجة...

ثالثاً: المستوى المتدني للحريات السياسية. وهذا لا يقف فقط عند حدود القمع السياسي الأمني والفكري والقومي وإلخ، بل يمتد ضمناً إلى تخلف البنية القانونية–السياسية، بما في ذلك عدم وجود قانون أحزاب لفترة طويلة، وكذلك نوعية قانون الانتخابات، ونوعية العلاقة بين المركز والأطراف، وطرق إدارة البلاد بمناحيها المختلفة، وبصورة أوسع: الهيكل الدستوري–القانوني السائد، والممارسات العملية للسلطات، سواء المشتقة من ذلك الهيكل أو الملتفة عليه.

رابعاً: القوانين الداخلية الموضوعية لعملية التناوب التاريخي الدوري بين مراحل نهوض وحراك اجتماعي واسع، ومراحل ركود وربما سبات جماهيري. وهي قوانين لا تزال حديثة الاكتشاف، وليست شديدة الرسوخ والقوة بالمعنى المنهجي تالياً. ولكن باختصار، فهي قوانين تقرن حركة الناس باتجاه السياسية بدرجة الرضا الاجتماعي العام عن النظام السياسي القائم، والتي حين تتدنى إلى ما دون عتبة معينة فإنّ الناس تجد نفسها منخرطة في حراك واسع دون أن تخطط لذلك.

حين تتدنى درجة الرضا الاجتماعي العام عن النظام السياسي القائم إلى ما دون عتبة معينة فإنّ الناس تجد نفسها منخرطة في حراك واسع دون أن تخطط لذلك

ومسألة الرضا الاجتماعي نفسها هي مسألة شديدة التعقيد... الأكثر بروزاً ووضوحاً، وربما تأثيراً ضمنها، هو الرضا الاقتصادي؛ أي مدى رضا الناس عن أوضاعهم المعيشية، والذي لا ينبغي اختصاره بأرقام مطلقة عن مستوى المعيشة ومؤشرات التنمية وإلى ما هنالك «على أهمية هذه المؤشرات»؛ فما هو أكثر أهمية ضمن هذا السياق هو الأرقام في حركتها... وبعبارة أخرى، لا يمكننا أن نقارن رضا شعب من الشعوب عن النظام والسلطات القائمة في بلده، برضا شعب آخر عن نظامه وسلطته، بمجرد المقارنة بين مستوى المعيشة في سنة من السنوات بين البلدين. الأكثر أهمية ضمن هذا السياق هو حركة مستوى معيشة شعب من الشعوب عبر عدة سنوات متتالية، وتوقعات هذا الشعب لحركة هذا المستوى خلال السنوات اللاحقة. المثال الواضح على ذلك هو المقارنة بين رضا الشعب الصيني عن نظامه وسلطته وبين رضا الشعوب الغربية عن سلطاتها وأنظمتها؛ فوفقاً لدراسات غربية عديدة «منها دراسة شهيرة لجامعة هارفارد عام 2020»، فإنّ معدل رضا الصينيين هو بين الأعلى عالمياً، وهو أعلى من معظم الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا... وذلك بالرغم من أنّ مستوى المعيشة في الصين في أية لحظة خلال السنوات العشر الماضية ما زال أقل بمراحل من مستوى المعيشة في هذه الدول. السرّ في المسألة هو أنّ مستوى معيشة المواطن الصيني خلال هذه السنوات العشر هو في كل سنة منها أفضل من التي قبلها، بالمقابل فإنّ مستوى معيشة المواطن الأمريكي، البريطاني، الفرنسي إلخ في كل سنة هو يساوي أو أقل من مستوى معيشته في السنة التي قبلها... وبناءً على ذلك، فإنّ المواطن الصيني ينظر إلى مستقبله الشخصي ومستقبل بلده بعين التفاؤل وتالياً بعين الرضا، أي إنّه قادر على بناء أحلام حتى لو كانت صغيرة، وأن يثق بإمكانية تحقيقها... على العكس من ذلك، ففي الدول التي تعيش حالة تراجع طويل الأمد، حتى ولو كان بمعدلات بطيئة، فإنّ الناس تصبح لديهم ثقة من نوع معاكس؛ ثقة بأن المستقبل أكثر سوءاً من الحاضر، أو على الأقل فالمستقبل أقل جودة من الحاضر، وهذا كاف لخفض معدلات الرضا الاجتماعي، وتنشيط احتمالات انفجار الحركة الشعبية متى وصل معدل الرضا إلى عتبته الحرجة... وهذه العتبة الحرجة نفسها ليست واحدة في كل الدول ولدى كل الشعوب، فهي أيضاً تخضع لخصوصيات عديدة...

خامساً: للحراكات الشعبية أيضاً دوافعها الثقافية والفكرية والذهنية، وهذه الدوافع نفسها تحمل ضمنياً جذوراً اقتصادية واجتماعية عميقة، وعميقة إلى ذلك الحد الذي يتطلب عمليات حفر وتنقيب للوصول إليها. كمثال على ذلك، فإنّ البرلة الاقتصادية المتوحشة التي تسارعت بين 2005 و2010، لم

السورية... أحلام صغيرة وأخرى كبيرة!

تسئ لأوضاع الناس الاقتصادية فحسب، بل وحملت معها آثارها النفسية والاجتماعية، بل ومنظومتها «الأخلاقية» الجديدة؛ فالفلاحون الذين اضطروا لهجر أراضيهم في الجزيرة السورية تحت وقع رفع سعر المحروقات بشكل أساسي إضافة إلى أسباب أخرى، وجدوا أنفسهم فجأة عمال مياومة ينتظرون من يطلب عملهم العضلي تحت جسور حلب ودمشق بكل ما يحمله هذا الانتقال الصاعق من آثار على معيشتهم وعوائلهم وتقاليدهم وذهنيتهم وطريقة تفكيرهم... كذلك الأمر مع عمال الورش التي أقفلها الاستيراد من تركيا، والتي تحول عمالها وأصحابها من أعضاء نافعين في المجتمع يعرفون دورهم ويعرّفون به، إلى أشخاص مهمّشين يبحثون ليس عن عمل جديد فحسب «ولا يجدونه في كثير من الأحيان»، بل وعن هوية ذاتية جديدة، وعن موقع جديد ضمن المجتمع... وهذان المثالان ليسا إلا نقطة في بحرٍ لا يزال غير مدروس بشكل كاف، وربما تكون محاولات دراسته واكتشاف معالمه بين المهمات الأساسية التي ينبغي التصدي لها، وهي من أصعب وأعقد المهمات في الوقت نفسه.

أسباب الموجة الآتية

الجوانب الخمسة التي عددناها آنفاً للحركة الشعبية التي انطلقت عام 2011، ليست كل جوانب الظاهرة بالتأكيد، ولكنها جوانب مهمة منها. ويكفي أنْ نعيد قراءتها بعد عشرة أعوام مرة أخرى، لنجيب عن السؤال: هل هنالك موجة جديدة آتية من الحركة الشعبية في سورية؟ وربما سؤال متى ستأتي هو سؤال أكثر تعقيداً وصعوبة، ولكن قراءة الجوانب الخمسة المذكورة مرة أخرى، يسمح بإعطاء تصورٍ عامٍ عن الإجابة...

أولاً: انخرط الناسُ خلال السنوات العشر الماضية ضمن النشاط السياسي بصوره المختلفة، وبدرجات متفاوتة. ومع انخراطها وجدت أمامها تمثيلات سياسية جاهزة، بينها القديم وبينها «الجديد الوهمي» وبينها قلة قليلة جديدة بحق. استطاعت هذه التمثيلات وهذه الاصطفافات أن تختطف لهفة الناس وحراكها في المراحل الأولى، ونقصد هنا ما يسمى «موالين» و«معارضين» و«رماديين»، على حد سواء. ورغم أنّ هذه الاصطفافات قد دفّعت الناس ثمناً باهظاً جداً، إلا أن الناس تعلّمت عبرها أنّ الاصطفاف المطلوب هو اصطفاف من نوع آخر أكثر جذرية وأكثر وضوحاً. وحالة الرفض التي نراها اليوم من معظم الناس لكل التمثيلات السياسية القائمة، لا تعبر عن سبات جديد للحركة الشعبية لـ90% من السوريين، كما يتوهم أو يتمنى البعض، بل تعبّر بالضبط عن أنّ هذه الحركة، العابرة لاصطفافات التأييد والمعارضة والرمادية، والعابرة للاصطفافات القومية والدينية والطائفية والعشائرية، تبحث مجدداً عن تمثيل سياسي حقيقي لها، بل وتبحث بجدية أعلى من السابق، وبعقل أكثر انفتاحاً وأكثر خبرة...

ثانياً: في السياق نفسه، فإنه إذا كانت حالة تخلف البنى والأحزاب السياسية واضحة في 2011، فهي اليوم أكثر وضوحاً بعد أنْ بان بالنسبة للناس، ليس فقط تخلف السواد الأعظم من الحركة السياسية القديمة، بل ووهمية جدة القسم الأعظم من الحركة السياسية «الجديدة»، بتشكيلاتها المتنوعة: الموالية ونصف الموالية ونصف المعارضة والمعارضة... بل وأيضاً باتت واضحة بالنسبة للسواد الأعظم من الناس، الأدوار التي تؤديها «المنظمات غير الحكومية» السورية وغير السورية، وحدود تلك الأدوار، السلبي منها والإيجابي...

ثالثاً: قلنا إنّ مستوى الحريات السياسية ما قبل 2011 كان منخفضاً، ونقصد أنه كان منخفضاً ليس بالمطلق فقط، بل وبالنسبة لجملة مقارنة محددة؛ أي هو منخفض تحت مستوى محدد مطلوب يتناسب مع احتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة وطبيعة تطور قواه المنتجة... والآن، في 2021، فإنّ مستوى الحريات السياسية «رغم أنّ صوت الناس بات أكثر ارتفاعاً في انتقاد النظام والمعارضة على حد سواء»، هو أشد انخفاضاً بالمعنى النسبي مما كان عليه في 2011؛ لأنّ احتياجات التغيير باتت أكبر بكثير، باتت ترتبط لا بتحسين أوضاع الناس، بل ببقائها... لأنّ حالة الانهيار الشامل التي تسير البلاد نحوها هي تهديد وجودي أشدّ خطراً بمراحل مما كانت عليه الأمور في 2011.

مستوى الحريات السياسية هو أشد انخفاضاً بالمعنى النسبي مما كان عليه في 2011 لأنّ احتياجات التغيير باتت أكبر بكثير

رابعاً: عطفاً على ذلك، فإنّ عتبة الرضا الاجتماعي باتت أكثر تدنياً من أية مرحلة سابقة في التاريخ السوري الحديث؛ وكما طرحنا مثال الصين والغرب وتفكير الصيني والغربي في مستقبله، والآمال والأحلام والثقة، فإنّ السوري بات يثق ثقة مطلقة بأنّ بقاء الوضع على حاله هو ضمان أكيد لحقيقة كارثية واحدة: كل يوم جديد ضمن الوضع الحالي سيكون أسوأ من سابقه، وليس من أحلام يمكن تحقيقها، وليس من أمل في أي تحسن في حال بقاء الوضع على حاله... أي إنّ المقياس لم يعد ينفع معه القول بانخفاض الرضا الاجتماعي دون مستوى محدد، بل تجاوزنا هذه العتبة منذ زمنٍ وباتت المسألة تتعلق بارتفاع مستوى عدم الرضا إلى عتبات انفجارية غير مسبوقة...

خامساً: إذا كانت الليبرالية الجديدة قد حملت معها آفاتها الأخلاقية والنفسية والاجتماعية، فما الذي يمكن أن يقوله المرء عن استمرار الليبرالية الجديدة وتعمقها والآفات الإضافية التي خلقتها بالتآزر مع نتائج الأزمة المديدة؟ هل نتحدث عن الفقر المطلق والبطالة والمخدرات بأشكالها، وعن الخطف والتعفيش والاعتقالات والدعارة وتشتت العائلات بين الدول والانحدار الفني والفكري والثقافي المرعب... وغيرها وغيرها؟

الموجة الجديدة قادمة، ولن تتأخر كثيراً!

النقاش السابق بأكمله يدور حول مسألة جوهرية واحدة، هي أنّ موجبات انطلاق الحركة الشعبية بطورها الأول، لم تزُل، بل وباتت أشد عمقاً وإلحاحاً مما كانت عليه، وقد وصل 90% من السوريين إلى حافة حالة يشعرون معها أنه لم يعد لديهم شيء ليخسروه سوى القيود والذل والقهر الذي يعيشونه على أساس يومي.

يدور النقاش أيضاً حول موضوعة ثانية؛ فالموجة القادمة لن يكون دافعها أو معيقها، مختصراً باليأس –كما يفترض البعض–؛ فاليأس وحده لا يمكنه بحال من الأحوال أن يخلق محركات تغيير.. الموجة الجديدة ستكون مدفوعة بقدر من اليأس أكبر من ذلك الذي كان قائماً عام 2011، وفي الوقت نفسه بقدرٍ أكبر من الأمل بما هو آت... وبكلمة: الموجة الجديدة ستكون أكثر جذرية من التي مضت، حتى وإن لم تصل بجذورها نحو العمق المطلوب، فإنها ستؤسس لموجة لاحقة أكثر جذرية... ولن تستكين الحركة وتعود إلى سباتها قبل أن تحقق مهمتها التاريخية...

بالقياس على الأدوار السابقة من الحركات الشعبية على المستوى العالمي خلال أكثر من قرنين، فإنّه ما يزال أمام الحركة الشعبية عقدان أو أكثر قبل أن تعود إلى حالة «السبات»؛ وهذا الوقت المتبقي لن تقضيه فقط في إزالة القديم فقط، كما يحاول أولئك الذين امتطوا الموجة الأولى أن يصوروا الأمر، بل وستقضي القسم الأكبر منه في مهمة أشد صعوبة وتعقيداً هي بناء الجديد... ورغم صعوبة هذ المهمة، إلا أنّ ما سيسهلها هو أنها ستأتي محضونةً بحالة أمل جماعي وأحلام صغيرة وكبيرة قابلة للتحقق...

«دولة سايكس– بيكو» إلى أين؟

لماذا التأكيد والإصرار على القضية الوطنية، ووحدة سورية، طالما أن الوطن نفسه هو من نتاج خرائط سايكس بيكو؟ يتكرر طرح هذا السؤال منذ سنوات، وهو في الحقيقة جواب أكثر مما هو سؤال، وبالأحرى هو جواب مضمر، يقصد سائله القول: إنه لا مانع من تفكيك وإعادة تركيب الخرائط من جديد، ويتردد هذا «السؤال– الجواب» الملتبس منذ سنوات على لسان جهات عديدة، نميز هنا ثلاثة نماذج منها. وعلى الرغم من أن لكل نموذج أهدافه الخاصة، ودوافعه المختلفة، ونواياه المتعارضة أحياناً، إلا أن النتيجة في كل الحالات واحدة، وهي إلغاء 100 سنة من التاريخ:

■ كفاح سعيد

النموذج الأوّل

يصنف ضمن الحالة الشعبوية التي ظهرت في سياق رد الفعل على سلوك أنظمة الفساد والقمع المتتابعة، التي حوّلت الدولة إلى حطام، وازداد صداه في هوامش الخواء الروحي الذي ساد في ظل هيمنة ثقافة الاستهلاك، ومن ثم الواقع البائس في سنوات الأزمة. وهو تعبير عن الإحباط المستوطن لدى شرائح اجتماعية قلقة بطبيعتها، وهي حالة يتكرر ظهورها ويزداد في ظل الأزمات. وبالتالي فإن زوال المقدمات «انتهاء الأزمة» كفيل باختفاء هذا الجانب الشعبوي من الظاهرة.

النموذج الثاني

يعبر عنه بعض المثقفين القوميين الكرد، استناداً إلى أن اتفاقية سايكس بيكو، كانت غدراً بالشعب الكردي، وأن هذا الخطأ التاريخي يجب أن يصحح. وهو رأي مشروع بالمعنى الحقوقي في إطاره العام، لأن الشعب الكردي هو الشعب الوحيد في دول المنطقة الذي حرم من تشكيل دولته القومية، إلا أن هذا الطرح بالمعنى السياسي والواقعي، وإنْ كان يبدو حلاً لمشكلة، إلا أنه يعيد إنتاج المشكلة ذاتها بصيغة جديدة، خصوصاً في ظل توازن القوى الإقليمي السائد.

وجود هذا النموذج مرتبط بمستوى التعقيد العالي في القضية الكردية، وأيّ حل حقيقي وواقعي وعصري ينهي سياسة الإقصاء وإنكار الوجود بحق الكرد، سيعيد هذا النموذج إلى أضعف حالاته، إن لم يلغه.

إنها الأفكار التي كانت مقدمات الانتداب والوصاية ويتم اليوم تعريبها أو تكريدها على لسان مثقفين عرب وكرد بذريعة تجاوز المأزق الراهن

النموذج الثالث

وهو النموذج– المؤسِس والمنظِّر– الذي يطرح هذه المقاربة الإشكالية، قاصداً متقصداً، ويعي ما يقول تماماً. وتعبر عنه فرقة من الانتلجنسيا العدميّة؛ فلا أوطان، ولا ثقافة، ولا انتماء، سوى الحساب البنكي، أو عطايا مراكز الأبحاث. وهي فئة مستعدة لقولبة الإنتاج المعرفي– الثقافي بما يسهّل تسويقه في بازار إعادة إنتاج الوعي الجمعي، بما يتوافق مع مشروع «الفوضى».

يكوّن هذا النموذج مجاله الحيوي في فضاءات النموذجين الأول والثاني، ويغذيهما، ويستقوي بهما، مستثمراً في سلوك كل قوى الفضاء السياسي القديم في النظام والمعارضة، خصوصاً في ظل المأزق الوجودي الراهن، حيث بات المواطن يبحث عن حل ما، أيّ حل كان، يوقف طاحونة الدم، والجوع، والقهر.

خطاب هذا النموذج، خطاب تحريفي بامتياز؛ إذ يوظف المفاهيم الحداثية لتسويق ما يعاكسها بالمعنى التاريخي، فكل فصاحة وقدرات وإمكانات ومرونة الخطاب الليبرالي، وكل مخرجاته عبر التاريخ، تستخدم لتبرير وتسويق قوى الفوات الحضاري: التأسلم– الشوفينية– الانعزال، بذريعة الواقعية، في ظاهرة يصعب تفكيكها، وتفسيرها إلا عندما ننظر إليها على ضوء التجربة العيانية، ومخرجاتها التي تؤدي إلى تشظّي البنى الاجتماعية طائفياً وقومياً ودينياً وقبلياً، وهو في هذه الحالة، ليس نفياً لسايكس بيكو، بل استكمالاً لها، أو هو سايكس بيكو في نسختها النهائية التي لم تنفّذ في حينه بحكم توازن القوى آنذاك.

نورد في هذا السياق عيّنة من هذا الخطاب الذي بات يتكرر في الآونة الأخيرة: «... هذا الموديل الجديد من الدولة المستنسخ من التجربة الأوروبية وخاصةً الفرنسية، تم فرضه على جميع المكونات والتكتلات الاجتماعية والقومية والدينية، وبعيداً عن رغبات ومصالح أهلها. تشكّلت، وبشكل مشوه، ما تسمى بالدولة السورية من جسم ليس فقط غير مؤهل، بل يفتقر إلى الحد الأدنى من مفاهيم التضامن الوطني التي تعتبر الركيزة الأساسية في بناء الدولة الوطنية...».

هذه الرؤية تعود في جذورها إلى ما يمكن أن نسميه بالفكر الاستشراقي، الذي لم يرَ في هذه المنطقة إلا جماعات وأقوام بدائية لا يجمعها جامع. وهي الأفكار التي كانت مقدمات الانتداب والوصاية عليها، ويتم اليوم تعريبها أو تكريدها على لسان مثقفين عرب وكرد، في إطار هذه القراءات البائسة، بذريعة تجاوز المأزق الراهن.

الخرائط على حقيقتها؟

أولاً: سايكس بيكو هي عملية تقاسم نفوذ، وخرائط رسمت على الورق في مكاتب الهندسة السياسية الغربية، سرعان ما اصطدمت بألف عائق وعائق على الأرض، ولم تبق أية حدود نصت عليها هذه الاتفاقية كما هي، بل تغيرت لأكثر من مرة، حسب توازن القوى الدولي والمحلي في حينه؛ فلا سورية الحالية هي سورية سايكس بيكو، ولا لبنان، ولا فلسطين، ولا العراق، ولا تركيا. وعدا عن ذلك فإن القوى الموقعة على الاتفاقية نفسها تغيّرت، بعد انسحاب روسيا منها على إثر نجاح ثورة أكتوبر، وبالمناسبة هي من فضحت هذه الاتفاقية.

ثانياً: تقاسم النفوذ بين الدولتين المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، كان المرحلة الأولى من المشروع. وكان منطق التقاسم السائد يعني في المرحلة الثانية تقسيم كل منطقة نفوذ على حدة؛ فالمناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي في سورية الحالية مثلاً: كانت أربع دول أو ستاً في بعض الأحيان، وفق المنطق

الذي عبر عنه تشرشل علناً فيما بعد «حيث يوجد بئر نفط سأبني دولة». وهذا بدوره لم ينفّذ، على إثر رفض السوريين لذلك، أي إن القول بأن مناطق سورية الحالية ألصقت قسراً مع بعضها «دون إرادة السوريين»، ليكون الاستنتاج على ضوء ذلك بأن سورية كيان مصطنع فرنسياً، واستعمارياً، وبالتالي لا بأس من تفكيكه، هو قول يجانب الحقيقة جملة وتفصيلاً. وأية عملية تفكيك، وتحت أي مسمى، هي بالضبط استكمال لسايكس بيكو في نسخته الأصلية، وليس العكس. وعليه فإن تذاكي البعض، والقول بأنه مناقض لسايكس بيكو كمشروع استعماري، هو كلام باهت لا لون ولا رائحة ولا طعم له.

ثالثاً: من غير المنطقي والعقلاني أن نقول، لا يمكن التعايش، أو لا توجد مشتركات بين السوريين عام 2021، وهم الذين التفوا حول زعامات وطنية منذ ثلاثينات القرن الماضي، انطلاقاً من مشتركاتهم ورفضوا المرحلة الثانية من سايكس بيكو، بإنشاء عدة دويلات. أما الانقسام الذي حدث في حينه بين السوريين، فلم يكن انقساماً دينياً أو قومياً أو قبلياً، بل كان انقساماً سياسياً بين مشروعين أحدهما يرفض التبعية، وتيار آخر توزع بين التبعية لنزعة العثمنة، والفرنسة. إنّ كل محاولة لتغييب بواكير الوعي الوطني السوري في تلك المرحلة، التي تجسدت بيوسف العظمة، ورجالات الثورة السورية الكبرى، وعشرات الهبات والانتفاضات ضد المستعمر من حوران إلى بياندور ما هي إلا محاولة لإضفاء الشرعية على إعادة إنتاج الرؤية الاستشراقية الاستعمارية في ظل الأزمة التي كوّنت المناخ المناسب لإعادة إحيائها، وإلغاء 100 عام من التاريخ الحديث.

رابعاً: لم يستشر أحد السوريين بتقرير مصيرهم اليوم، حتى يسمح أحد لنفسه بالحديث باسمهم، وخصوصاً ذلك النموذج من المثقف المأزوم، الذي لا يكتفي بمقاربات بائسة لحل الأزمة الراهنة، بل يحاول قولبة التاريخ أيضاً، بما ينسجم مع أطروحاته.

وربما الأخطر من ذلك هو ما يراه هذا الخطاب من حلول للأزمة السورية: «للخروج من هذه الحالة المأساوية هناك طريقان لا ثالث لهما، وهما، إما الإتيان وبموافقة اللاعبين الأساسيين بديكتاتور يبدأ بقطع الرؤوس وتوحيد سورية بقوة السلاح والعودة بسورية إلى نقطة البداية لفترة لا تدوم كثيراً لأن التجربة أثبتت بأنه لا يمكن للديكتاتور مهما كبر جبروته أن يبني الأوطان، أو الاعتراف بسلطات الأمر الواقع واعتبارها كونفدراليات قائمة بدايةً، ومن ثم الانتقال بتلك الهياكل وبعد خلق الثقة بينها إلى الخطوة التالية وهي بناء دولة المواطنة التي تحتضن جميع مواطنيها كأفراد أو تجمعات إثنية أو مذهبية».

يتمظهر هذا الخطاب بأنه خطاب حداثي، ونقيض لحالة السكون التي لجمت التطور التاريخي، وقادت إلى المأزق الراهن، لنتفاجأ بأن أطروحاته تؤدي بنا إلى ما قبل مرحلة السكون نفسها، وتعيد إنتاج المأساة على شكل مهزلة.

تحت ستار تجاوز المأزق الراهن، يتم التشكيك بمشروعية الدولة، والتشكيك بمشروعية الدولة بهذه الطريقة، يشرعن موضوعياً بنى ما قبل الدولة، الطائفة– القومية– القبيلة، أي إن حوامل هذا المشروع «الإنقاذي– الحداثي» المزعوم، الذي يظهر تحت ستار اللحاق بركب المعاصرة في «عصر الذكاء الصناعي»، هي القبيلة والطائفة والانعزال القومي..!

ما البديل؟

البديل الراهن في سورية ليس استجلاب ديكتاتورية تقطع الرؤوس فلقد شبع السوريين من ذلك، ولا في تثبيت الأمر الواقع، فقد رأى السوريون نتيجة ذلك، بل في حل سياسي يعيد الاعتبار إلى الشعب السوري، ليقرر مصيره بنفسه دون وصاية أو انتداب أو أستذة، لا من مستعمر، ولا سلطة فاسدة، ولا مراكز أبحاث.

إن «تصحيحاً حقيقياً» لمسار سايكس – بيكو، يفترض أولاً وقبل كل شيء، أن يتجاوز منطق سايكس بيكو، أي التفتيت، ووظيفته، أي فرّق تسد. ومناطق النفوذ الثلاث، هي من صناعة نخب السلاح والفساد والاستبداد، وهي نتاج كل عوامل الأزمة الداخلية والإقليمية والخارجية، ولا تعكس بأية حال من الأحوال الموقف الشعبي السوري، الذي تجاوز وعي هؤلاء، لا بل تجاوز تثاقف كل جهابذة مراكز الأبحاث أيضاً. وإذا كان هناك شيء لا بد من تجاوزه، فهو تلك الجينات التي زرعتها اتفاقية سايكس بيكو في رحم الخرائط، ولم يسمح توازن القوى في حينه بنسفها من جذورها، حتى كانت سبباً في التشوه الولادي الذي اتسمت به الدولة الوطنية. وبناء عليه، فإن أي تغيير في الخرائط على أنقاض سايكس بيكو، ينبغي أن يكون باتجاه وحدة نضال شعوب الشرق والاندماج الطوعي بين كل البنى الثقافية والقومية من أبناء المكان، على أساس اعتراف الكل بالكل، وتكامل هذه الثقافات، بحيث تعالج القضايا المعلقة في التاريخ، مثل القضية الكردية من جهة، وفي الوقت نفسه تتجاوز المأزق الذي أسسه نموذج الدولة التابعة بعد الاستقلال. أما شرعنة تقسيم الأمر الواقع، أو محاولات ترسيم خرائط جديدة، بداعي أن الخرائط القديمة هي خرائط سايكس بيكو، فهي إعادة إنتاج لسايكس بيكو في نسخته الأصلية التي لم تستكمل، وبالتالي هي إعادة إنتاج دوامة أزمات جديدة.

إنّ دفع الكرد السوريين إلى واجهة هذه المشاريع ما هو إلا سعي إلى مزيد من التعقيد وخلط الأوراق وليس حلها وتحميلهم أية مسؤولية لاحقة

كلمة حول القضية الكردية

تحاول بعض النخب مؤخراً ومن منابر مراكز الأبحاث، الاتكاء على مشروعية نضال الكرد السوريين ضد سياسات التمييز القومي وإنكار الوجود، وإيجاد حل عادل للمسألة الكردية في إطار الحل السياسي المنشود، لتسويق مشاريع التفكيك القديمة– الجديدة، مرة بقبول تثبيت تقسيم الأمر الواقع الموجود، ومرة بفرض شروط مسبقة على شكل الدولة السورية اللاحق «الكونفدرالية» وذلك لإسباغ شيء من المشروعية على مشاريعهم، ومدها بالزخم، وليس حل المسألة الكردية. إنّ دفع الكرد السوريين إلى واجهة هذه المشاريع، ما هو إلا سعي إلى مزيد من التعقيد وخلط الأوراق، وليس حلها، وتحميلهم أية مسؤولية لاحقة، استكمالاً وتناغماً مع تلك النزعة الشوفينية اتجاه الكرد التي عبرت عنها العديد من نخب النظام والمعارضة على مدى عقود...

موسم الحمضيات ودفن معمل العصائر!؟

قطاع الزراعة كغيره من القطاعات الإستراتيجية، التي تعاني من معيقات أدت وتؤدي إلى التراجع المستمر بالعملية الإنتاجية، وكل تلك الخسائر التي يتكبدها المزارع المنتج وحده.

■ عبير حداد

ومن المعتاد دوماً خلال موسم الحمضيات، الذي أصبح على أعتاب قطافه وطرحه في الأسواق، أن نضيء على هذه المعاناة والصعوبات التي تتربص بالمزارعين، وعلى أسباب تراجع الإنتاج، وما سيؤول إليه من نتائج سلبية على قطاع زراعة الحمضيات...

موسم الحمضيات الحالي مقارنةً بموسم 2020–2021

بيّن مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة يوم 31 آب الماضي «أن تقديرات الإنتاج الأولية حسب الواقع الراهن لموسم الحمضيات2021–2022، وبناءً على التعديلات التي تمت من خلال الجولات الإحصائية الواردة من مديريتي الزراعة في طرطوس واللاذقية، تبلغ حوالي 786,885 طن على مستوى سورية، منها 213,687 طن في طرطوس، و563,665 طن في اللاذقية، وبمساحة 41,575 هكتار، مزروعة بحوالي 14,5 مليون شجرة، منها 13,9 مليون شجرة مثمرة.»

ومقارنة مع الموسم السابق لعام 2020–2021 فقد بلغ إجمالي الإنتاج حسب التقديرات الإحصائية بحوالي 832,000 طن، أي تراجع الموسم الحالي عن السابق بحوالي5,4%.

وبالمقارنة بين الموسم الحالي والسابق من حيث مجموعة الحمضيات بأنواعها المختلفة محسوبة بـ الطن:

وبحسب مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة، انخفض إنتاج الموسم الحالي عن المتوسط العام للإنتاج خلال فترة 2016– 2021 بنسبة 27,3%، حيث بلغ إنتاج موسم عام 2018 بما يقارب 1,2 مليون طن، أما موسم 2019 كان بحجم إنتاج 817 ألف طن، وللعام 2020 بحجم 832 ألف طن.

تحكم قوى النهب والفساد ومآلاته على العملية الإنتاجية

يتحمل المزارع أعباء تكاليف مستلزمات الإنتاج المرتفعة، من سماد وأدوية وحراثة وأجرة عمال لقطاف الموسم، وارتفاع تكاليف النقل «سواء بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، أو عبر البقشيش والإتاوات التي تفرضها الحواجز ونقاط التفتيش»، بالإضافة لتكاليف العناية بالأشجار من تقليم وتطعيم، والتي تحتاج لمختصين بتلك العملية، كل ذلك ارتفع خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، بالإضافة لتخفيض الدعم المتتالي عن السماد والأدوية الزراعية وارتفاع أسعار المحروقات، ما يعني استمرار تراجع دور الدولة المعني بدعم القطاعات كافة لتأمين استمرارها وتطورها.

مع الإشارة إلى أن أشجار الحمضيات تحتاج للري بكميات كبيرة، ما يعني تكاليف إضافية على المزارع، فاستجرار المياه يحتاج إلى المولدات التي تعمل على الوقود، وتكاليف الحصول على الوقود من السوق السوداء مرتفعة أيضاً، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على نمو وتطور ثمار شجرة الحمضيات، بالإضافة للتغيرات المناخية التي أصبحت تؤثر على المحاصيل الزراعية بشكل عام.

ولا ننسى أيضاً قوى النهب والفساد المتحكمة بالسوق، فهناك فارق كبير ليس لصالح المزارع، بين كلف الإنتاج الكبيرة التي يتكبدها، وسعر الشراء الذي يقدم له، فلا يغطي تكاليف الإنتاج حقيقةً. فوفق التقديرات للمواسم الماضية، فإن ثلث كمية الإنتاج تطرح عبر الأسواق المحلية، وهذا الأمر يخلق فائضاً في الكميات، وثلثي الكميات المتبقية تصبح حكراً لجشع قوى الفساد والنهب القائمين والمتحكمين بأسواق التصدير والتهريب، ليتم شراء هذه الكميات بأسعار زهيدة لا تغطي التكاليف التي تكبدها المزارع، على مبدأ عليك القبول بتلك الأسعار حتى لا تكون الخسارة فادحة، والرابح من ذلك هم القلة القليلة من القائمين على عملية التصدير والتهريب، التي تعود عليهم بعوائد ربحية مهولة، وهنا يجدر الإشارة إلى غياب دور الرقابة الحقيقية على عملية التسعير والتسويق المتحكم بها من قبل التجار المتحكمين بالسوق.

النتائج كارثية

على ضوء عمليات النهب التي تتم على حساب المزارع وحده، فلابد أن النتائج ستكون كارثية عليه كما كل موسم، فقد باتت هذه العملية الإنتاجية خسارة له بالدرجة الأولى، ولم تعد تغطي تكاليف معيشته الأسرية، التي أصبحت مرتفعة بشكل جائر على عموم السوريين، كل ذلك يدفع المزارعين لهجرة أشجارهم والامتناع عن قطافها، فما عادت تعود عليهم بالخير المرجو، ويلجأ البعض منهم لقطع الأشجار واستبدالها بزراعة أقل ضرراً مادياً عليهم، ونتيجةً لغياب دور الرقابة الحقيقية لعمليات شراء التجار لفائض الكميات، وعدم التقدير الصحيح بين تكاليف إنتاج الكيلو من الحمضيات وتسعيرة الشراء المحددة من قبل دائرة التسويق، سيتم خسارة قطاع تصدير الحمضيات، الذي يعود بأرباح لا بأس بها، فالاستغلال سيؤدي إلى خروج المزارعين من قطاع زراعة الحمضيات، وهو ما يجري عملياً بدليل تراجع الإنتاج خلال السنوات القليلة الماضية.

معمل العصائر الأمل الأخير للمزارعين وقد دفن

معمل العصائر كان الرمق الأخير المرجو لاستمرار مزارعي الحمضيات بمهنتهم المتوارثة أباً عن جد، فخسائرهم كبيرة لقلة الحيلة بعمليات التسويق الداخلية والخارجية، وأما وعود دعم عمليات التسويق تبقى حبراً على ورق، موسماً وراء الآخر، ففائض الكميات لدى المزارع، يعد سمكة الربح الكبيرة التي يجني منها القائمين على عمليات التصدير والتهريب أرباحهم الوفيرة.

وهذا الرمق الأخير قد دفنه وزير الصناعة عبر تصريحه يوم 24 آب الماضي، وذلك خلال اللقاء الحكومي مع أعضاء المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال، مؤكداً عدم الجدوى الاقتصادية من إنشاء معمل العصائر الحكومي، والمبرر الذي أطلقه أن أغلب إنتاج الحمضيات في الساحل لا يصلح للعصر وإنما هو للمائدة فقط!

مع العلم أن آخر مشروع لمعمل العصائر الحكومي يعود لعام 2015، وكان قد سبقه عدة مشاريع منذ نهاية العقد الماضي، ومكان إنشاء المشروع قد حدد في محافظة اللاذقية موقع «الشركة العامة لصناعة الأخشاب» وبمساحة مقدرة بـ 40 دنماً، وبطاقة سنوية 50 ألف طن من العصائر والحمضيات، و200 طن مكثفات استوائية.

وللتذكير، فإن المشروع طُرح للاستثمار مرات عديدة، ولكن المتقدمين للعروض تقدموا بأسعار، رأت المؤسسة العامة لصناعات الغذائية أنها أسعار عالية وغير واقعية.

وخلال آذار من العام الحالي، كشفت المؤسسة نيتها لإحياء مشروع معمل تصنيع الحمضيات وإنتاج العصائر والمكثفات في الساحل السوري، موضحةً في حال لم يتم الوصول إلى النتائج المرجوة، سيتم استدراج عروض خارجية، وتم طرح المشروع على شركة إيرانية بحسب ما تم الإعلان عنه!

والمقصود افتراضاً بالدرجة الأولى من إقامة هذا المشروع هو الفلاح، وذلك لإيجاد قنوات تسويقية مستمرة له، وتأمين قنوات تصريف داخلية وخارجية لإنتاجه، تفادياً لحصاد المزيد من الخسائر بالحد الأدنى.

أما حول استنتاج وزير الصناعة من عدم جدوى ذاك المشروع، فقد رد عليه المتضررون من الفلاحين من خلال التساؤلات التالية:

ماذا عن الدراسة التفصيلية التي جرت عام 2015، أو غيرها من الدراسات التي سبقتها، هل تم اعتمادها في حينه من الفراغ؟

وماذا عن الطاقة الإنتاجية السنوية التي حددت بـ 50 ألف طن للعصائر والحمضيات، بالإضافة للمكثفات؟

والأهم، ماذا عن فائض الإنتاج السنوي من الحمضيات؟ وهل المطلوب دفنها مع مشروع المعمل، ليصار إلى وأد زراعة الحمضيات في البلد بشكل نهائي، ولمصلحة من ذلك؟

فعلى ما يبدو، وكما اعتدنا دائماً، فإن مصالح الطبقة المفقرة من المواطنين يجري دهسها، مقابل مصالح الطبقة الأقل عدداً، والأكثر نهباً ودلالاً، لدى الحكومة!

على ما يبدو وكما اعتدنا دائماً فإن مصالح الطبقة المفقرة من المواطنين يجري دهسها مقابل مصالح الطبقة الأقل عدداً والأكثر نهباً ودلالاً لدى الحكومة!

أنواع الحمضيات	موسم2020-2021	موسم 2021-2022	الفرق بين الموسمين
مجموعة الحامض	100,724	105,932	زيادة 5,17%
مجموعة البرتقال	494,781	465,362	انخفاض 6%
مجموعة المندرين	182,648	162,912	انخفاض11%
مجموعة الليمون الهندي	41,752	43,147	زيادة 3,34%
البرتقال أبو صرة	163,000	181,236	زيادة 11,18%
البرتقال اليافاوي	146,000	129,800	انخفاض 13,15%
الكريفون الملون والأبيض	10,800	10,800	0%

المصرف المركزي وقرار ملتبس جديد؟

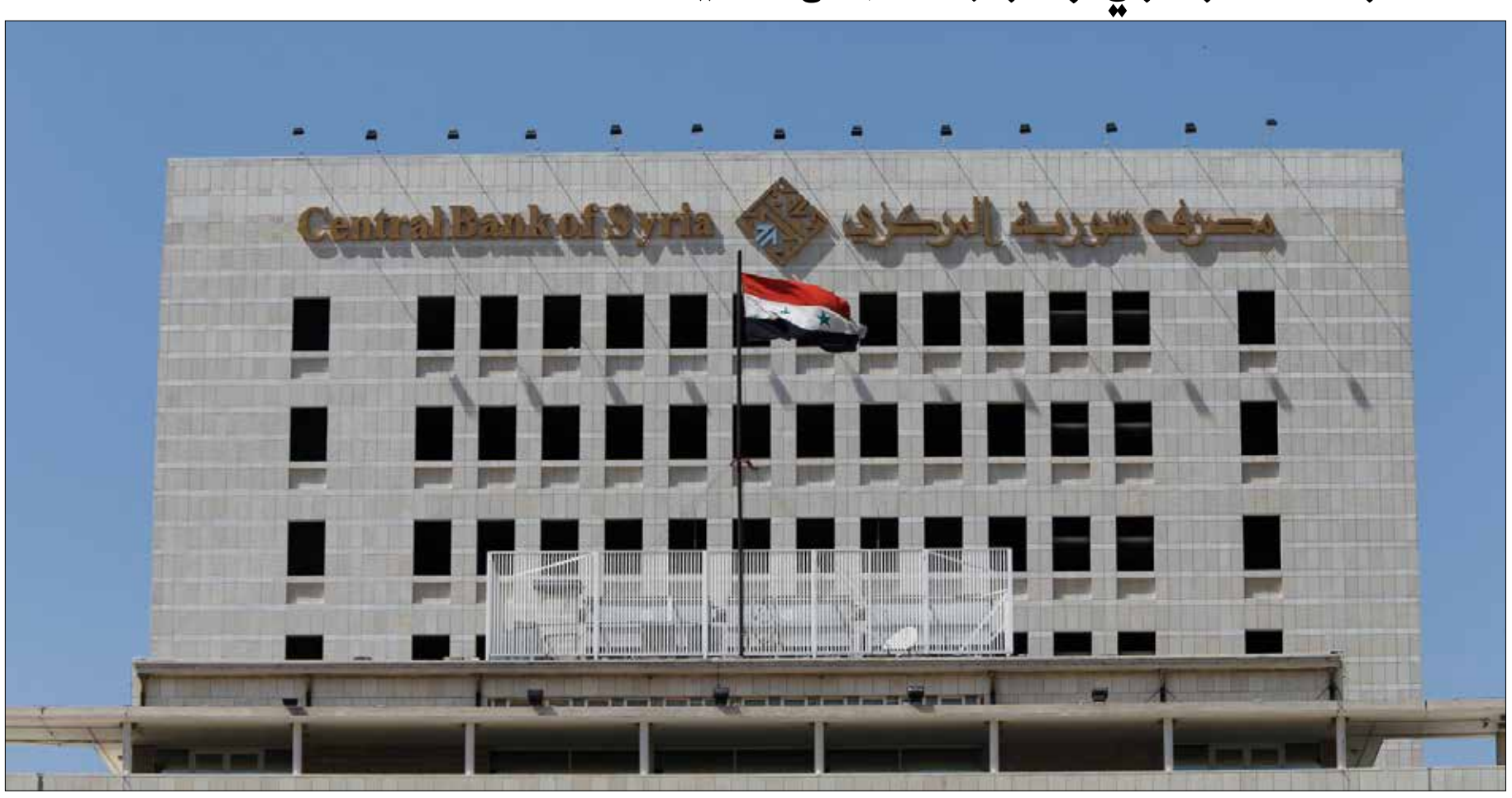

أصدر المصرف المركزي بتاريخ 2021/8/29 تعميماً إلى كافة المؤسسات المالية المصرفية العاملة في سورية، يقضي «بعدم قبول تنفيذ عمليات السحوبات النقدية «تحديداً» من الحسابات المفتوحة لدى المصارف بموجب وكالة «عامة أو خاصة» لدى الكاتب بالعدل، مهما كانت صيغة الوكالة المذكورة ومضمون صلاحيات الوكيل فيها، وذلك اعتباراً من تاريخه، حيث تقتصر إمكانية تنفيذ عمليات السحوبات التي تتم من غير صاحب الحساب على تقديم وكالة مصرفية خاصة حسب النموذج المعتمد لدى كل مصرف، والمنظمة وفق السياسات والإجراءات المتبعة لديه. مع التأكيد على أن تتضمن إجراءات تنظيم الوكالة المصرفية الخاصة حداً أدنى حضور الموكل والوكيل أمام المصرف لمرة واحدة على الأقل عند اعتماد الوكالة المصرفية الخاصة، إضافة إلى الحصول على نموذج توقيع الوكيل أصولاً.»

■ عاصي اسماعيل

وقد أعقب صدور التعميم الكثير من ردود الفعل المتباينة، وخاصة من قبل بعض القانونيين وأصحاب الاختصاص من الحقوقيين وبعض المتضررين من المواطنين، الأمر الذي اقتضى من المصرف المركزي إصدار توضيح على شكل «خبر صحفي» عبر الصفحة الرسمية للمصرف بتاريخ 2021/9/4.

مضمون التوضيح والمبررات

الخبر الصحفي للمصرف المركزي أتى على ما يلي كمبررات:

الإشكالات القانونية الحاصلة من جرّاء استخدام الوكالات المنظمة لدى الكاتب بالعدل في الأعمال المصرفية لا سيما تلك المتعلّقة بالتزوير، أو باستخدام الوكالات العامة.

المخاطر المرتفعة المترتبة على عمليات السحب النقدي من الحسابات المصرفية، واستغلال الأموال المسحوبة في تمويل العمليات المشبوهة، في ظل صعوبة رقابتها من قبل الجهات ذات الصلة، لا سيما عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القانون السوري أجاز التوكيل بالأعمال المصرفية بموجب سند عادي منظم أمام المعنيين لدى المصارف، وذلك نظراً لخصوصية وحساسية عملها وحمايةً لأموال المودعين.

مصرف سورية المركزي هو الجهة صاحبة الاختصاص بالرقابة والإشراف على القطاع المصرفي العامل بموجب أحكام القوانين والأنظمة النافذة، ويقع لزاماً عليه العمل المستمر للحفاظ على استقرار التعاملات في ذلك القطاع، وتعزيز الثقة به، إضافة إلى ضرورة قيامه باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال المودعين والمتعاملين مع المصارف.

أما التوضيح فقد تضمن التالي: أن صدور التعميم رقم «16/4964/ص» تاريخ 2021/8/29، جاء سنداً للمعطيات التالية:

متطلبات الحيطة والحذر، التي تمّ التأكيد على مراعاتها سابقاً من قبل مصرف سورية المركزي في التعاميم الموجّهة لكافة لمؤسسات المصرفية والخاصة بالوكالات، لا سيما لجهة التأكد من الموكل والوكيل، وأهمية الحصول على نموذج حي ومعتمد لتوقيع الوكيل، إضافةً إلى أن الوكالة المصرفية «بنماذجها المختلفة» ستحدد على سبيل الحصر كافة الأعمال المصرفية التي تتيح أحكامها القيام بها من قبل الوكيل، وهو ما يظهر أهمية تفعيل تلك الوكالات وزيادة الاعتماد عليها كونها أكثر ملائمة لعمل المؤسسات المصرفية؛ الأمر الذي سيسهم بالضرورة في توفير الحماية القانونية المناسبة لكل من المصرف وعملائه على حد سواء.

تلافي الآثار السلبية المترتبة على الإشكالات القانونية التي ترتبت على استخدام الوكالات المنظمة لدى الكاتب بالعدل لا سيما العامة منها.

وقد اختتم الخبر الصحفي بالتنويه إلى أن «أحكام التعميم اقتصرت على عملية واحدة من العمليات المصرفية، ألا وهي عمليات السحب النقدي من الحسابات نظراً للمخاطر المرتفعة المترتبة عليها وفق ما سلف بيانه، حيث تبقى الوكالات المصرفية الأصولية المنظمة لدى الكاتب بالعدل فعّالة فيما تبقى من عمليات مصرفية».

قرارات المصرف المركزي وتعاميمه تعتبر من الأوامر الإدارية التي من المفروض ألا تتعارض مع القوانين النافذة!

آراء قانونية وتساؤلات

في البداية أشار البعض إلى نقطة هامة تساءلوا فيها: أيهما أقوى القرار الإداري أم القانون؟ فالوكالة لدى الكاتب بالعدل يحكمها القانون المدني، بينما قرارات المصرف المركزي وتعاميمه تعتبر من الأوامر الإدارية التي من المفروض ألا تتعارض مع القوانين النافذة!

أحد المحامين أشار مستغرباً إلى أن الوكالة العدلية تسمح ببيع عقار بالمليارات، لكن بموجب التعميم الجديد تُمنع من سحب رصيد مصرفي بالآلاف أو بالملايين بذريعة الحرص على مصلحة الموكل!

فيما أشار قانوني آخر إلى أن قانون التجارة رقم 33 لعام 2007 أجاز التوكيل بالأعمال المصرفية بسند عادي يوقع أمام المصرف، وهذه الجوازية غير ملزمة، ولا تلغي الوكالة العدلية!

فيما تساءل أحد المواطنين: هل العاملين في المصارف وموظفيها، والمصرف المركزي، أكثر ائتماناً من الكاتب بالعدل؟

كذلك فقد عقب الكثيرون حول التعاميم والقرارات الصادرة عن المصرف المركزي مؤخراً، والتي تقيد حركة الأموال مقابل فقد الثقة بالعمل المصرفي عموماً، فالتقييد مع جملة الإجراءات الأخرى فرضت على المواطنين مجدداً اكتناز أية سيولة نقدية لديهم، باستثناء ما تم الإجبار عليه بما يخص عمليات البيع والشراء.

أما البعض المتضرر من حيثيات مضمون التعميم الأخير فقد تساءلوا: ماذا يفعل صاحب الحساب المصرفي الموجود خارج القطر أو أهله الذين يعيشون على أمواله المودعة بموجب الوكالة لدى الكاتب بالعدل؟

أما أكثر ما طرحه البعض من خشية، استناداً لما صدر حتى الآن من قرارات تقييدية عن المصرف المركزي، أن يصدر مثلاً قرارٌ يقضي بعدم قبول الوكالات في عمليات البيع والشراء، فكل شيء أصبح جائزاً على ما يبدو!

آثار سلبية

بكل اختصار، ومع عدم نفي بعض الحالات السلبية جراء التزوير أو غيره، بما يخص الوكالات، أو غيرها من الوثائق الرسمية وغير الرسمية الأخرى، وبحسب آراء الكثير من القانونيين والحقوقيين، فإن تعميم المصرف المركزي فيه الكثير من أوجه مخالفة القانون، ناهيك عن آثاره السلبية الأخرى، وخاصة ما يتعلق بالثقة بالتعاملات المصرفية، التي أشار إليها التعميم نفسه، والتوضيح الذي صدر بعده، على أنها مبرر وسبب وغاية.

أما أخطر ما تضمنه التعميم والتوضيح، فهو التشكيك بالوكالات المنظمة لدى الكاتب بالعدل، وصولاً إلى عدم الاعتراف بها في عمليات السحب المصرفية النقدية، مع ترجيح آليات الحيطة والحذر المتخذة من قبل المصرف المركزي فقط لا غير، عبر تعميمه أعلاه على ما عداها بموجب القوانين النافذة!

نظرة على RCEP عن قرب:

■ إعداد: قاسيون

ما هو RCEP ، ولماذا تم إنشاؤه؟

هو اتفاق تجارة حرة بين 15 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تم إضفاء الطابع الرسمي عليه بعد 28 جولة من المناقشات على مدى ثماني سنوات.

ستستفيد الدول الأعضاء التي تشكل جزءاً من RCEP من الرسوم الجمركية المخفضة أو الملغاة تماماً على السلع والخدمات المستوردة داخل المنطقة في العشرين عاماً القادمة.

تحتفظ الحكومة الهندية بخيارها الحر للانضمام إلى اتفاق RCEP في المستقبل، إذا رأت نيودلهي ذلك ضرورياً.

8+

تم التوصل إلى الاتفاق بعد أكثر من ثماني سنوات من المشاورات والمفاوضات بين الدول الأعضاء، ولا تزال المشاورات جارية لضم المزيد من الدول.

2022

في وتيرتها الحالية ، من المقرر أن تدخل RCEP حيز التنفيذ في أوائل عام 2022 حيث وافقت جميع الدول الأعضاء على إكمال عملية التصديق في غضون عام.

5/3

بمجرد التصديق على RCEP من قبل ثلاثة أخماس الموقعين عليها - ما لا يقل عن ست دول من آسيان وثلاث دول من خارج الآسيان - سيمضي الاتفاق قدماً في غضون 60 يوماً.

209 مليار $

حسب التقديرات، ستكون المبادرة قادرة على إضافة ما لا يقل عن حوالي 209 مليار دولار سنوياً إلى الدخل الإجمالي العالمي

500 مليار $

حسب التقديرات ذاتها، من المتوقع أن تضيف المبادرة ما لا يقل عن حوالي 500 مليار دولار سنوياً إلى التجارة العالمية بحلول عام 2030

أكبر كتلة تجارية في العالم

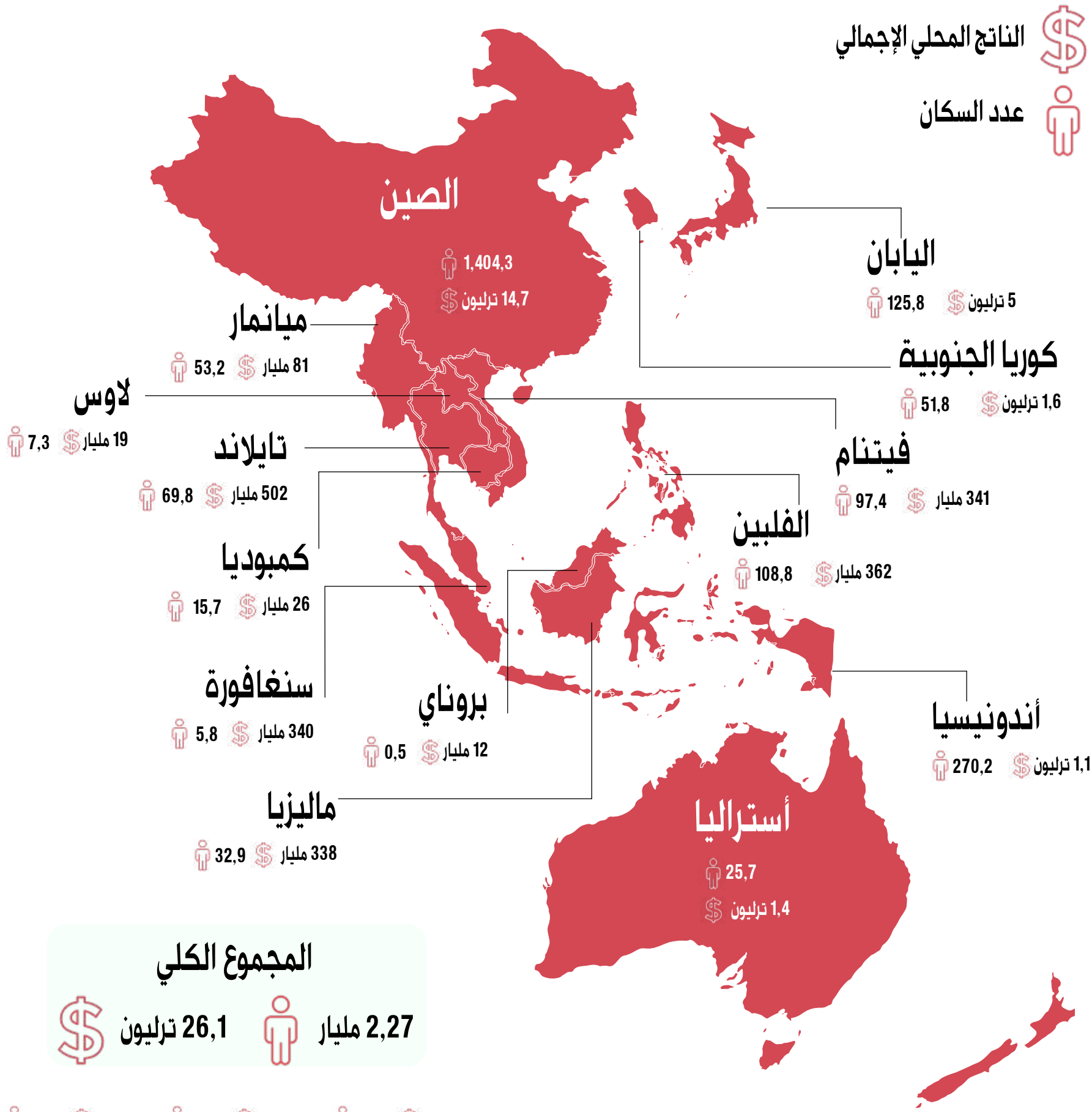

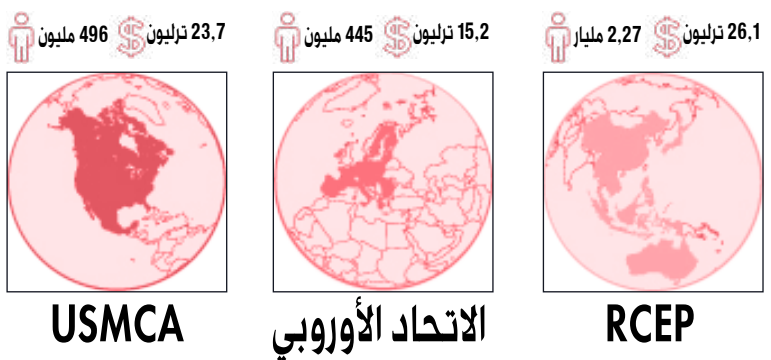

RCEP أكبر من التحالف بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا «المعروف باسم USMCA» ومن الاتحاد الأوروبي.

أزمة الغذاء العالمية تضرب الأمريكيين بقسوة

أدّى المناخ القاسي لهذا العام، والذي تسبب به التغيّر المناخي، إلى التأثير على المحاصيل بشكل شديد ومتطرّف لم يشهد له الفلاحون والمزارعون مثيلاً في حياتهم.

تسببت موجات الحر والجفاف التي طال أمدها في الولايات المتحدة في انهيار إنتاج الذرة وفول الصويا واللوز والعسل والحمضيات والأفوكادو لهذا العام، وارتفعت أسعار هذه المنتجات بشكل يثير الرعب.

فإذا أخذنا مزارع الذرة في مينيسوتا كمثال، وقبل عدّة أسابيع من حلول موسم الحصاد، تعرّض مزارعو الذرة لضربة مزدوجة من الجفاف والأضرار الناجمة عن الرياح والعواصف في جنوب غرب الولاية. حيث كانت هناك أراضٍ هائلة قد تمّ تسوية إنتاجها بالأرض، وما بقّي بالكاد يصلح للحصاد.

وقد علّق الخبراء على محاولات الفلاحين إنقاذ الذرة الموجودة على الأرض بأنّها أمر صعب، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسيّة على المدى الطويل، فالفلاحون يخاطرون بجرّ النباتات من جذورها، ما سيسحب التربة معها ويؤدي غالباً للإضرار بنقاء الحبوب.

قال ميتش آغر، صاحب مزرعة الذرة الكبيرة في المنطقة: «أفكّر مع عائلتي بأن نأتي بمربي الماشية إن كانوا يستطيعون قطعها بينما لا يزال لدينا الوقت... لا نعلم ماذا نفعل، ولهذا نلجأ لخيارات قاسية».

يمكننا أخذ مثال آخر عن الكارثة: النحل. حيث ضرب الجفاف منتجي العسل، وقتل أعداداً هائلة من النحل في شمال داكوتا، وهي الولاية الأكثر إنتاجاً للعسل في الولايات المتحدة. إنّ آثار الجفاف لن تقتصر على منتجي العسل وحسب، فالنقص في مستعمرات النحل القوية يعرّض جميع محاصيل الساحل الغربي الأمريكي، مثل: اللوز والخوخ والتفاح، للخطر. يعني هذا أنّ تأثير الجفاف على شمال داكوتا سيصل إلى ما أبعد من حدودها بكثير.

توجد واحدة من كلّ خمسة مناحل في الولايات المتحدة، البالغ إجماليها 2,7 مليون، في شمال داكوتا، وهذه المناحل ضرورية لتلقيح عشرات المحاصيل في الساحل الغربي بأكمله، بما في ذلك الكرز والخوخ واللوز والتفاح. في 2020 بلغ إجمالي الدخل من التلقيح في المنطقة 254 مليون دولار وفقاً للبيانات الحكومية، حيث اعتاد النحّالون على نقل مناحلهم إلى المناطق ذات الأجواء الأكثر اعتدالاً في فصل الشتاء والخريف، مثل: كاليفورنيا.

توقّع ميلر، النحّال والخبير في المناحل، أن ينخفض إنتاج المنحلة الواحدة إلى 30 رطلاً، وذلك بالمقارنة مع 50 رطلاً في السنوات الماضية، وهو الرقم الأسوأ منذ 52 عاماً. ارتفعت أسعار العسل هذا العام بنحو 15 إلى 20% مع شحّ الإمدادات.

أعلنت الشركة التي تنتج 25% من عسل الولايات المتحدة بأنّها تتوقّع انخفاضاً في الإنتاج هذا العام يصل إلى 40%. وقد أعلنت الخبيرة الاقتصادية الزراعية من جامعة كاليفورنيا، بأنّ إنتاج اللوز في كاليفورنيا، والذي يمثّل 80% من الإنتاج العالمي، سيتعرض لضربة كبيرة في الشهرين القادمين بسبب آثار الجفاف في شمال داكوتا، والجفاف في كاليفورنيا.

الضربة القاضية

وجّه إعصار أيدا الضربة القاضية: الموانئ الزراعية الرئيسية في نيوأورليانز مغلقة اليوم،اونخفضت أسعار الذرة في شيكاغو إلى أدنى مستوى لها في سبعة أسابيع، حيث أثار تعطّل مصاعد الحبوب وانقطاع التيار الكهربائي في أكثر الموانئ الزراعية ازدحاماً في الولايات المتحدة مخاوف بشأن إمدادات الحبوب العالقة.

إعصار أيدا أدّى إلى قطع الكهرباء عن أكثر من مليون منزل وشركة في جنوب لويزيانا، وأدّى إلى إغلاق محطات التصدير في نيو أورليانز. مع الأخذ بالحسبان أنّ سلاسل الإمداد الغذائي كانت تعاني بالفعل من ضغط شديد بسبب الوباء، مع النقص في كلّ شيء: من مستلزمات التعبئة إلى سائقي الشاحنات.

في عام طبيعي كنّا سنشهد موجة حر واحدة أو موجة جفاف واحدة أو موجة برد واحدة لكننا شهدناها جميعها هذا العام

الولايات المتحدة هي أكبر مورّد للذرة في العالم، وحوالي ثلث صادراتها من الحبوب والصويا تخرج من الموانئ المحيطة بالعاصمة الجنوبية. قد يؤدي الأمر إلى حدوث تخمة في العرض يكسر الفلاحين في الغرب الأوسط من البلاد، الذين بدؤوا الآن بحصاد محاصيلهم.

انخفضت العقود الآجلة على الذرة لشهر كانون الثاني في شيكاغو بنسبة 3,2%، إلى قرابة 5,2525 دولار لمكيال الحبوب البوشل، وهي أدنى ثمن منذ منتصف حزيران. كما أنّ حبوب صويا تشرين الثاني يسقط ثمنها. كما تراجعت العقود الآجلة على فول الصويا بنسبة 3,4%.

كندا بدورها عانت من الجفاف بشكل كبير. ففي البلد الذي يحوي أكبر مزارع للكانولا في العالم، يتوقّع المزارعون حصاد أصغر محصول من البذور الزيتية منذ تسعة أعوام. كما يمكن أن يصل تدني الإنتاج إلى أدنى مستوى في 14 عام. وانخفضت عقود الكانولا الآجلة في الولايات المتحدة بنسبة 1,3%.

وقد أكّد العلماء بأنّ شدّة وكثافة إعصار أيدا ناجمة عن تغيّر المناخ، حيث أنّ أهمّ عامل في اشتداد قوّة الإعصار هو الماء الدافئ في الخليج، والذي كان أكثر سخونة من المتوسط العام بشكل كبير. وقد نوّه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيرّ المناخ في تقريره البحثي إلى احتمال حدوث هذه الأعاصير القاتلة.

ما الجديد هنا؟

تسري نقاشات كثيرة بين المزارعين، باعتبارهم قد تضرروا بالفعل من الآثار الصحيّة والاقتصاديّة التي خلفها انتشار وباء كوفيد-19، تتعلّق بالتوقّف عن الزراعة كلياً.

لقد تسببت موجات الحر منذ شهرين في ولايتي أوريغون وواشنطن بمقتل مئات الأشخاص، وتعرّض العمال للخطر في جميع أنحاء المنطقة. ولم تزد الكارثة الطبيعية المتمثلة بالجفاف إلّا اللعنة التي تضرب الولايات المتحدة وخصوصاً جزأها الغربي، حيث ناشدت السلطات في كاليفورنيا الناس لتقليل استخدامهم للمياه بنسبة 15%، وتداعيات ندرة المياه وارتفاع أسعارها كان واضحاً.

أجبر هذا المزارعين ومربي الماشية على الأخذ بالاعتبار مستقبلاً- بلا مياه كافية. منذ 2015- كمثال، والقصص تتابع عن قيام أصحاب مزارع اللوز باقتلاع أشجارهم مجبرين لكونها عطشى، وتأمين المياه لها يكلّف أكثر بكثير ممّا تجلبه من مال، بعد أن كانت يوماً من أكثر الأشجار تحقيقاً للعائدات إلى جانب الخوخ والحمضيات والأفوكادو والجوز.

قرر بعض المزارعين إخراج جزء من أرضهم من الإنتاج، بينما بدأ آخرون بالشعور بأنّ الأمر لا يستحق الجهد الذي يبذلونه، ويقومون اليوم بهجر الزراعة. يمكننا أخذ مثال ما نشرته دراسة لسوميني سينغوبتا، من أنّ قلب كاليفورنيا الزراعي: وادي سان خواكين، يتوقّع أن يفقد بحلول عام 2040 أكثر من عُشر إنتاجه الزراعي. ومن المهم أن ندرك بأنّ كاليفورنيا مسؤولة عن إنتاج ثلثي الإمدادات الأمريكية من الجوز والفواكه، وأكثر من ثلث الإنتاج الأمريكي من الخضراوات.

القادم قد يكون أسوأ

كما قال مارك مولر، مدير رابطة مزارعي الذرة في آيوا: «في عام طبيعي كنّا سنشهد موجة حر واحدة، أو موجة جفاف واحدة، أو موجة برد واحدة. لكننا شهدناها جميعها هذا العام».

ارتفعت أسعار الأغذية بشكل هائل، فمتوسط أسعار الذرة وفول الصويا وصل أعلى مستوياته هذا العام، حيث ارتفعت الأسعار قرابة 63% و48% على التوالي منذ آب 2020. كما ارتفع سعر القمح بنسبة 40% في الفترة ذاتها.

كانت مستويات الجوع العالمية في ارتفاع منذ ما قبل الوباء. وكما حذّرت الأمم المتحدة في أواخر العام الماضي، فلن يتمكن العالم من تحمّل تكاليف إنتاج الغذاء إذا لم تحلّ مشاكل الصحّة والمناخ.

دير الزور الأسعار تحلق عالياً!

دير الزور مثلها مثل باقي المحافظات في المعاناة، وخاصةً بعد فقدان مصدر العيش الأساسي فيها، وهو الزراعة.

■ مراسل قاسيون

فالأوضاع الاقتصادية المعاشية والخدمية في المحافظة تستمر في التراجع، فيما الأسعار في الارتفاع، ويترافق ذلك مع ممارسات بدل أن تسهم في التخفيف من وطأة معاناة المواطنين، تزيدها سوءاً في ارتفاع قيمة المواد الغذائية والخدمية، مما يحقق لكبار التجار والفاسدين أرباحاً كبيرة باستمرار، مع تراجع قيمة الأجور، وصولاً إلى حرمان المواطنين من لقمة الخبز، خط الدفاع الغذائي الأخير للفقراء، مع ارتفاع نسب البطالة، وما ينجم عن ذلك من تهتك في المجتمع من انتشار الجريمة بكل أشكالها وتفشيها.

أسعار فوق الريح

تخرج الخضروات تدريجياً من مائدة الفقراء نتيجة ارتفاع الأسعار، وحتى في موسمها، فقد تجاوز سعر البندورة 1000 ليرة وكذلك الخيار والبطاطا، والبطيخ الأخضر «الدبشي» 350 ليرة، والبطيخ الأصفر 500 ليرة، والفواكه باتت حسرة سواء المستوردة كالموز الذي تجاوز 7000 ليرة، أو المنتجة وطنياً ومحلياً، كالعنب بأردأ أنواعه تجاوز 1300 ليرة والدراق 5000 ليرة، أما اللحوم فقد باتت حلماً، فكغ لحم البقر أكثر من 20 ألف ليرة، وجوانح الدجاج وقوانصه 7 آلاف ليرة والشيش 14000 وسندويشة الفلافل والبطاطا 1500 ليرة وسندويشة الشاورما حوالي 3000 ليرة.

السكر والحبوب والمحروقات

أما السكر والحبوب فقد أصبحت قليلة، ووصل سعر السكر إلى 3000 ليرة والرز العادي 2500 ليرة، حتى دخان الحمراء المنتج الوطني تجاوز سعر الباكيت 1300 ليرة، وبزر دوار الشمس وصل سعر كغ منه إلى 16000 ليرة. إضافة إلى فقدان المحروقات من غاز وبنزين ومازوت، وانعكاس ذلك على تنقلات المواطنين داخل المدينة وخارجها.
وحتى أجور السكن لم تسلم، فأقل أجرة بيت أصبحت لا تقل عن 75 ألف ليرة!

ممارسات تزيد الطين بلة

يجري تحميل المسؤولية لباعة المفرق فقط، مع عدم تبرئة بعضهم طبعاً، حيث تجري ملاحقتهم يومياً من قبل التموين ومجلسي المدينة والمحافظة بحجة ضبط الأسعار، بينما تجار الجملة والمستوردون يسرحون ويمرحون!
فعلى سبيل المثال: البامية الديرية مسعرة بالجملة 1400 وللمفرق 1600 ليرة، بينما تاجر الجملة يبيعها بـ 1800 وبالتالي كم سيبيعها بائع المفرق؟ وعندما اشتكى بعض باعة المفرق للتموين، جاءهم الرد «فخّار يكسر بعضه» بحسب تصريح بعضهم، ومخالفة عدم وضع تسعيرة تصل إلى 130000 ألف ليرة، وهذا عدا الإتاوات التي تفرض من قبل بعض مراقبي التموين، ومن بعض الحواجز على الطرقات الداخلية بين الريف والمدينة، وبين الدير والمحافظات، وخاصة في الفترة الأخيرة.
فبعد انقطاع الدخان المستورد، وبحكم وجود الضفة الشمالية لنهر الفرات خارج سيطرة الدولة، وتوفر الدخان المستورد فيها، يجري تفتيش دقيق على الحواجز مع معاملة سيئة للمواطنين واتهامهم بتخريب الاقتصاد الوطني، وهذا أيضاً يفسح مجالاً لتوسع الفساد وتفشيه أكثر.

إجراءات ضاغطة إضافية

من الإجراءات الضاغطة الإضافية التي يمارسها مجلسا المدينة والمحافظة، إجبار أصحاب المحلات في شارع حوض الفرات وشارع القصور على نقل محلاتهم إلى شارع سينما فؤاد، الذي جرى تأهيله من قبل إحدى المنظمات الدولية، علماً أنه قليل السكان والنشاط، وذلك بحجة توسيع عصب المدينة التجاري، بينما السبب، بحسب البعض، أن المحافظة طلبت من المنظمة تأهيل شارعي «حسن الطه وستة إلاّ ربع»، لكن المنظمة رفضت ذلك واعتبرته دون جدوى نتيجة تأهيلها لشارع سينما فؤاد ولم تفتح المحلات به، وبعد قرار المحافظة بالنقل الإجباري للمحلات ارتفعت أجورها ما بين 75 ألف ليرة و200 ألف ليرة.
فكيف سيتمكن مستأجر المحل، بائع المفرق، من تحصيل أجور المحل وما يحتاجه لمعيشة أسرته، في ظل ارتفاع الأسعار وعجز الناس عن التسوق والشراء.؟
هذا غيض من فيض استمرار معاناة المواطنين في دير الزور.
ورغم أنين وصراخ هؤلاء إلاّ أن المسؤولين يضعون في أذنٍ طين وفي الأخرى عجين.!

يوميات سوري مطحون!

في ظل الأزمة العامة الشاملة.... حبينا نرويلكون قصة كيف «فرد واحد» من الشعب السوري- المطحون- المسحوق- الملعون فاطسوع الأخير- بيقضي يومو من تفتيحة عيونو لوقت النوم...

■ دعاء دادو

طبعاً صار يفيق قبل الشحادة وبنتها ويمكن قبل طلوع الشمس.. يلي لهلق ما تم احتكارو لصالح الناهبين بالبلد..
بشكل طبيعي، كلنا منعرف أزمة المواصلات يلي لحد الآن المسائيل مو ناويين يلاقولا حل جذري... والنكتة الجديدة بهاد الصعيد.... وقت شرطي المرور بيجي ليساعد المواطنين بسبب ساعات الانتظار الطويلة ع موقف الميكرو وبيتصل بشركة النقل الداخلي إنو «بعتولنا باص نقل داخلي يحمل هل الكم الهائل من الناس» وبيكون الرد عليه «والله الدولة ما عندا مازوت ما عطتنا والباصات بلا مازوت».!
ما علينا...
هل المواطن المشحر يمكن يحالفو الحظ وبعد شي ساعة يطاحش ويدفش ويركب الميكرو وبيوصل لشغلو بعد هالمعاركة الصباحية يلي لا بد منها يومياً...
وبعد ما بيوصل ع الشغل.. يلي راتبو منو يا دوبو يكفيه هو وعيلتو يومين تلاتة... لأنو الكل بيعرف إنو الأكل معتبرتوا الحكومة الموقرة تبعنا من الرفاهيات والكماليات يلي عم تحرمنا منو شوي شوي...
لك إنو عادي ولـــووو... والله يمكن عم تحافظ ع صحتنا بهل الطريقة... فالخبز يعتبر من النشويات وبيسبب السمنة المفرطة... واللحمة والدجاج بيرفعوا الكوليسترول... والسكر والحلويات بتسبب مرض السكري كش برا وبعيد... والفواكه ما انخلقت للمعتر ليتمتع بإنتاج بلدو... والخضار والحشائش.. أي شو شايفينا معازي ولا خواريف لناكلون؟؟؟ ما هان عليهون ينزلوا من قيمة شعبون... لهيك عم ننحرم منون شوي شوي...
يعني هل المعتر رضيان بعيشتو مو غصب عنو وبالإجبار لا سمح الله!!!
أبداً... هو رضيان بعيشتو لأنو عرفان إنو الحكومة عم تعمل كل هاد منشان صحتو وعافيتو...
المهم.. خلص من دوامو ورجع للمعركة الصباحية بس بوقت ضهرية الحمرا... يعني نفس الشكل بس بغير وقت.... هيك ليفرجها الله ويركب ويوصل ع بيتو... أو ع شغلو التاني غالباً..
وأحياناً بيكون جاييه تليفون من البيت ليجيب شي معو وهو راجع...
وهون بتكون المصيبة بـ «الشي» يلي بدو يجيبو... لأن قد ما كان صغير ورخيص رح يضل حقو غالي.. وغالي كتير ع الأجور يلي عم تنعطى بسورية...
والمصيبة صفت مو بالأكل أو الشرب بس... المصيبة الأكبر صارت بفوتة الصيدلية إذا كان حدا مرضان.. عداكون عن فوتة الدكاترة.. أو إذا كان في ببيبي صغير..... حفوضات- حليب- فيتامين لـ «بيبي» يلي صار لابد منو بما إنو الأم غذائها متل قلتو.. وهو عنجد من قلتو مضطرة تعطي الرضيع متممات غذائية...
ما فينا ننسى إنو أغلب العالم عم تشتغل شغلين وتلاتة ليحسنوا يسدو رمق العيلة بالحد الأدنى... وبالتأكيد ما رح يرجعوا ع بيوتون إلا بأخر الليل...
هل المعتر خلص من المصايب والمشاجرات والمعارك الشوارعية يلي لا غنى عنها وبالإجبار ووصل ع بيتو بخير وسلامة..
مفكرين إنو رح يكون متلو متل أي رجال مكتفي ومرفه بيقعد مع مرتو وولادو وبيسهروا ع شي فيلم لأنو الكهربا موجودة.. أو بيقلون بابا البسوا لنطلع مشوار أو لنتغدا أو نتعشا برا مثلاً؟؟؟
أبداً، رح يفوت ع البيت وهو عم يقائل دبان وشو، ومو طايق حدا ولا طايق يتطلع حتى ع وشو بالمرايا من هل الذل والإهانة يلي عايشها ببلدو وبالإجبار..
دوبوا يتحمم «إن صحلوا» وكان في مي وكهربا.. ويتزهرم الموجود ع قلتو ويقعد شوي إذا ما نام طب ع وشو من تعبوا...
وبعدين يفيق باليوم التاني ليعيد النهار والليل نفسو وبنفس الأحداث بس بتغيير الأيام وأرقام الشهر أو السنة... هيييييك لحتى الله يفرجا.. لأنو فعلياً الفرج مو من عند الحكومة والعاملين تحت أيديها لأنو شغلتون الوحيدة غير النهب هي أنو ينكدو علينا عيشتنا...
وبالنهاية كلنا رح نتأكد من موضوع مهم جداً، ألا وهو أنو فعلاً الحكومة واللي وراها عم يعملو لأجلكون... بس أجلكون تأخر وهنن ما ذنبهم هل الشي.. والأعمار بايد الله...!

الأساس المادّي لسَبق البابليّين باكتشاف علاقة «فيثاغورث»

نشرت مجلة «أسس العلم» العالمية دراسة جديدة، في 3 آب 2021، للباحث دانييل مانسفيلد عن قطعة أثرية بابلية تدعى «حجر بليمبتون 322»، والتي لطالما أثارت اهتمام علماء الرياضيات والآثار. ولا تكمن أهمية هذه الدراسة برأينا فقط في تأكيد أنّ البابليين كانوا يعرفون علاقة «فيثاغورث» في المثلث القائم الزاوية قبل فيثاغورث بألف عام «لأن هذا الأمر كان معروفاً بالفعل منذ عام 1969 على الأقل»، بل ما وجدناه أكثر إثارة للاهتمام فيها هو قيام مانسفيلد بربط اكتشاف البابليين لعلاقة «فيثاغورث» بأساس مادّي اقتصادي- اجتماعي ألا وهو ظهور الحاجة لديهم إلى تقسيم أكثر دقة للأراضي الزراعية إلى ملكيات خاصة بين الأفراد، وفضّ النزاعات الناجمة عن ذلك، في مرحلة يبدو أنّها تزامنت مع الخروج من التشكيلة المشاعية البدائية إلى عصر الملكية الخاصة والمجتمع الطبقي.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

في دراسته الجديدة يقتبس مانسفيلد من باحث سابق يدعى نويغيباور Neugebauer نشر دراسة عام 1969 قال فيها: «بعبارة أخرى، كان معروفاً طوال مدة الرياضيات البابلية، أنّ مجموع مربَّعَي طولَي ضلعَي المثلث قائم الزاوية يساوي مربع طول الوتر. وبعد اكتشاف هذه الحقيقة الهندسية مرة واحدة، من الطبيعي تماماً افتراض أن جميع الأرقام الثلاثية L و B وD التي تحقق العلاقة D2+B2=L2 [مربع L يساوي مربّع B زائداً مربّع D] يمكن استخدامها كأضلاع لمثلث قائم الزاوية. علاوة على ذلك، من الطبيعي طرح السؤال: متى تحقق الأرقام الثلاثة العلاقة المذكورة أعلاه؟ وبالتالي فليس من المستغرب أن نجد علماء الرياضيات البابليين يبحثون في مشكلة نظرية الأعداد لإنتاج «أعداد فيثاغورس»».

اكتشاف القطعة

القطعة المعروفة باسم Plimpton 322 هي جزء من لوح طيني من بلاد ما بين النهرين القديمة. عام 1922 قام تاجر آثار يدعى إدغار بانكس ببيعه إلى الناشر والجامع الشهير جورج بليمبتون، الذي أودعه بدوره مع بقية مجموعته لصالح جامعة كولومبيا الأمريكية عام 1936 حيث ما زال هناك حتى اليوم. وفي عام 1945 أظهر الباحثان Neugebauer و Sachs أن هذه القطعة الأثرية تحتوي على «ثلاثيات قطرية» فأصبح حجر بليمبتون أحد أكثر الأشياء الرياضية إثارة للاهتمام، والأكثر دراسة من العالم القديم. واللوح مكسور على اليسار، ويوحي موضع الكسر بأن هذا ليس سوى الجزء الأخير من نسخة أصلية أكبر.

النقوش الرياضية على الطين

يحتوي الجزء المتبقي من حجر بليمبتون على جدول بأربعة أعمدة وخمسة عشر صفاً. ويشير عنوان العمود الأول إلى أن النص يتعلق بالأقطار «ق» والأضلاع القصيرة «ض» للمستطيلات التي تحقق العلاقة: مربّع ق = مربع ض + 1. فالنص يدور حول «ثلاثيات قطرية طبيعية» «ض، 1، ق». وتحتوي عناوين العمودين الثاني والثالث على كلمة بمعنى «الجذر التربيعي»، ويمكن ترجمتها أيضاً على أنها تقول: «مربع القطر. اطرح 1 ثم يظهر مربع الضلع القصير». كما ويخبرنا عنوان العمود الثاني أنه يحتوي على نتيجة بعض العمليات الحسابية التي أجريت على الضلع القصير «ض». وبالمثل، يخبرنا عنوان العمود الثالث أنه يحوي نتيجة بعض العمليات التي تجرى على القطر «ق».

رياضيات ما بين النهرين

تم إجراء الحسابات العددية في الإدارة والهندسة ومسح الأراضي من قبل محترفين مدربين في مجتمع بلاد ما بين النهرين، يُطلق عليهم اسم «الكَتَبَة» أو ما يقابل تقريباً «المسّاحين» في أيّامنا، وقد تأسس فهمهم للرياضيات في شكل قوائم وجداول. استخدم الكتبة نظام العدّ الستّينيّ، المستند إلى العدد 60 كأساس، وبالتالي طريقة التعبير عن الأعداد تختلف عن نظام العد العشري الشائع «الذي أساسه 10» وعن نظام العدّ الثنائي «الذي أساسه 2 ويعبر عنه بالرقمين صفر وواحد». على سبيل المثال، تمت كتابة 16 في صورة 10 متبوعاً بستة آحاد. يستدعي الرقم الفارغ 00 اهتماماً خاصاً لأنه تمت كتابته على أنه رقم لا 10 ولا 1. بمعنى آخر، يظهر الرقم الفارغ «صفر» كمسافة فارغة وقد يظهر كفجوة داخل العدد. وتختلف الأرقام العشرية اختلافاً جوهرياً عن الأرقام الستينيّة نظراً لأن الأولى يمكن أن تحتوي على أصفار بادئة وأصفار زائدة ونقطة أساس، بينما لا يمكن للأخيرة أن تحتوي على أصفار بادئة.

الأساس المادي لاكتشاف قانون أضلاع المثلث القائم

يمكن القول: إن جداول المستطيلات والمربعات هي أقدم النصوص الرياضية، ويعود تاريخها إلى فترة الأسرات المبكرة «حوالي 2600 إلى 2350 قبل الميلاد»، وتوضح هذه الجداول المبكرة للمستطيلات العلاقة البسيطة بين المحيط ومساحة السطح. وتم استخدام هذه الجداول من قبل «المسّاحين»، الكتَبَة المدرَّبين رياضياً والمتخصصين في قياس الأرض. كان المسح مهنة تحظى باحترام كبير في بلاد ما بين النهرين القديمة. ولم تكن القصبة وحبل القياس تمثّل فقط أدوات يستخدمها المسّاح بل وكانت رموزاً عامّة للعدالة يتم تصوير وجودها غالباً في أيدي الآلهة والملوك. ويحدد الإله السومري «إنكي» مصير «نيسابا» الإلهة الراعية للكَتَبَة كما في أبيات الشعر التالية:

«حبل اللازورد يتدلى من ذراعها/ عليها أن تعلن كل القوى الإلهية العظيمة/ عليها أن تحدّد الحدود وترسمها، وأن تكون كاتبة الأرض/ يأكل الآلهة ويشربونها بين يديها»

إنّ «الخطة الميدانية» أو «مخطّط الحقل» هو رسم تخطيطي للحقل وقياساته يتم إجراؤه بواسطة مسّاح. تم العثور على الخطط الميدانية من أقدم الأزمان، وتعود معظم الأمثلة المعروفة إلى فترة أور الثالثة «2000 إلى 1900 قبل الميلاد» وتتعلق بالحقول الزراعية الكبيرة التي تنتمي إلى مؤسسات، مثل: القصور أو المعابد. كان المساحون يقيسون الحقول لتقدير الحجم المتوقع للحصاد. ولتسهيل قياسه، تم تقسيم الحقل إلى أشكال، كالمستطيلات تقريباً وأشباه المنحرفات والمثلثات القائمة. ومع ذلك، فإن هذه الأشكال هي مجرد تقديرات تقريبية والمستطيلات «لم يكن لها أبداً جوانب متساوية أو زوايا قائمة حقاً». وأدرك المساحون أن خطوطهم العمودية لم تكن دقيقة تماماً، ولكن طريقة المسح هذه كانت أساسية، وأي عيب كان من الممكن أن يكون «تناقضاً مقبولاً» في ذلك الوقت. ولكن هوامش التناقض المقبول بدأت تضيق عندما أخذت ملكية الأراضي بالتحول بعيداً عن المؤسسات ونحو الأفراد. فأصبحت الدقة المساحية ذات أهمية متزايدة لتجنّب النزاعات الخاصة حول الحدود، وهذا واضح من قصيدة حول اثنين من الكَتَبة المتخاصمين، يلوم فيها الكبير منهما الصغير قائلاً له:

«اذهب لتقسيم قطعة أرض، ولا يمكنك تقسيم قطعة الأرض/ انتقل إلى تقسيم الحقل، ولا يمكنك حتى إمساك الشريط والقضيب بشكل صحيح/ الأوتاد الميدانية التي لا يمكنك وضعها؛ لا يمكنك معرفة شكلها/ حتى أنه عندما يتشاجر المظلومون فلن تكون قادراً على إحلال السلام/ لكنك تسمح للأخ بمهاجمة أخيه/ بين الكتبة، أنت «وحدك» غير صالح للطين».

ويرد عليه الكاتب الصغير أن مسحه يجلب السلام وينصف المظلومين:

«عندما أذهب لتقسيم حقل، يمكنني تقسيم القطع/ حتى عندما يتشاجر الرجال المظلومون، أهدّئ قلوبهم.../ سيكون الأخ في سلام مع أخيه»

وهكذا، أنشأ الكتبة المسّاحون خطوطاً عمودية دقيقة من مجموعة متنوعة من ثلاثيات قطرية، وكانت تلك ذات الجوانب المنتظمة مفيدة بشكل خاص. ويفترض مؤلف الدراسة الجديدة بأنّ النقوش الرياضية على حجر «بليمبتون» ربما كانت مستوحاة من هذا الاهتمام المساحي بالمستطيلات ذات الجوانب المنتظمة، وبالتالي، وبخلاف باحثين آخرين غيره، يعتقد مانسفيلد أنّ اهتمام البابليين القدماء بالرياضيات كانت له دوافع عملية أساساً، وليس فقط تأمّلاً نظرياً ورياضياً صرفاً كما أشارت بعض الأبحاث السابقة.

كان المَسح مهنة جزيلة الاحترام في بلاد ما بين النهرين القديمة وكانت أدوات المسّاح القصبة وحبل القياس رموزاً عامّة للعدالة تمسك بها الآلهة والملوك

■ المصدر: دراسة مانسفيلد بعنوان «بليمبتون 322: دراسة للمستطيلات» Plimpton 322: A Study of Rectangles في مجلة «أسس العلم» Foundations of Science بتاريخ 3 آب 2021.

الكيان الصهيوني ونقاش جدول الأعمال مع الرئيس النائم

لم تتوقف التقارير والمقالات الصحفية منذ عودة رئيس وزراء الكيان الصهيوني نفتالي بينيت من واشنطن، فالزيارة التي انتظرها بينيت كثيراً، وروّج لآثارها ونتائجها السحرية على الكيان المأزوم تلقى كثيراً من الاهتمام، وتحديداً بعد إعلان الوفد الصهيوني أنه يحمل في جعبته الكثير من القضايا الوجودية التي بات من الضروري حسمها مع الولايات المتحدة؛ الراعي الرسمي للكيان.

■ علاء أبوفرّاج

البحث الدائم في تفاعلات أزمة الكيان الوجودية لم يعد يتطلب جهداً كبيراً، فالتحليلات والتصريحات وصيحات الاستنجاد التي يطلقها الصهاينة باتت مسموعة في كل أرجاء المعمورة، بل إن الحكومة الجديدة، والتي وصفها بعض قصار النظر بأنها مخرجٌ حقيقي من أزمة الكيان بدأت تتصدع بعد فترة قصيرة، ويبدو أن انهيارها بات مسألة وقت لا أكثر، وعلى الرغم من جاذبية استعراض التصدعات التي بدأت بالظهور تشكّل زيارة بينيت إلى واشنطن مدخلاً جيداً لتوصيف المشكلة!

نكتة جدول الأعمال!

غادر الوفد الصهيوني البيت الأبيض دون مؤتمر صحفي مشترك، معلناً نجاح زيارته ليعود بحجم مشاكل أكبر من تلك التي كانت موجودة قبل إقلاع الطائرة المتجهة إلى واشنطن. وتحدث رئيس الوزراء والوفد المرافق، قبيل بداية الزيارة، عن قائمة يحملها في جعبته ستكون على جدول الأعمال، وحاول بينيت الترويج إلى أن «وضع إشارة صح» بجانب كل بند من بنود هذه القائمة يعني بالضرورة خطوة باتجاه نجاح هذه الزيارة! في خلط طفولي مقصود بين أهداف الزيارة وجدولَ أعمالها، ليكون قد أثبت من خلال هذه المسرحية عن حجم الأزمة الصهيونية و«الغموض الإستراتيجي» في مستقبل علاقتها مع الولايات المتحدة.

فحسب وكالات الأنباء «الإسرائيلية» ضمت قائمة بنيت 7 أو 8 بنود بينها 4 بنود معلنة، وكي لا ننجر وراء التسريبات والتكهنات، يكفي النظر إلى البنود الأربعة المعلنة، والتي تصورها بضع وسائل الإعلام الصهيونية بوصفها «نجاحاً باهراً» في الوقت التي ينتقدها عدد من القوى والشخصيات السياسية داخل الكيان.

البنود الخلافية الأربعة

يتربع على رأس البنود الأربعة المذكورة، ضرورة إعادة «البريق» للعلاقة المأزومة بين أمريكا والكيان، يعتبر بينيت أن الزيارة بحد ذاتها كانت كفيلة بإعادة البريق الضائع! فعلى الرغم من أن وجود رئيس الوزراء الصهيوني لم يكن ضمن أولويات البيت الأبيض، والذي أجل استقباله إلى يوم آخر بعد الأحداث الدامية في مطار كابول، وعلى الرغم أيضاً من الصور التي ينشرها خصوم بينيت للرئيس الأمريكي الذي يبدو وكأنه غفى لبعض الوقت أثناء حديث رئيس الوزراء الشيّق. يصرّ الأخير على أن البريّق موجود، وأن واشنطن جددت دعمها للكيان. لكن ما يغفله بينيت أن أزمة العلاقة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة أكبر من مجرد صورة تذكارية له في البيت الأبيض، بل هي مشكلة جوهرية تتمثل بالخلافات الإستراتيجية بين خطط الكيان والولايات المتحدة، على الرغم من أن الإثنين يعتاشان على الفوضى، إلا أن واشنطن ترى ضرورة بذل جهود أكبر في مناطق أبعد من اهتمام الكيان الصهيوني، الذي يرى انسحابات واشنطن من الشرق الأدنى طعنة في ظهره، ولأن الجميع يدرك أن واشنطن لا تفكر في إعادة النظر في هذه التحولات الكبرى، يبدو سلوك الكيان هزلياً إلى حد كبير.

بندٌ آخرٌ على جدول الأعمال، تمثل في إعادة ترميم منظومة القبة الحديدية التي باتت تحتاج إلى إعادة تأهيل شاملة بعد الحرب الأخيرة مع فصائل المقاومة الفلسطينية، المليار الذي يطلبه الكيان وعلى الرغم من أنه طلب ملّح ومستعجل ليس جديداً، وعلى الرغم من تأكيدات واشنطن القديمة على استعدادها لتقديم هذه المساعدة، إلا أنها لم تفعل حتى اللحظة، وما فعله بينيت في زيارته هذه هو أنه حصل على وعد جديد من واشنطن بدفع المبلغ الذي يجبُ أن يوافق عليه الكونغرس قبل صرفه.

أما البند الثالث في جدول الأعمال، فيخص نظام التأشيرات، وهو قضية قديمة تعود إلى طلب رسمي «إسرائيلي» لاستثناء المواطنين الذين يحملون جواز السفر الإسرائيلي من الدخول إلى الولايات المتحدة دون تأشيرة، وهنا حصل الوفد الصهيوني على وعد آخر حول هذا الموضوع، على الرغم من أن هذه القضية لا تعتبر ضمن أولويات الكيان، لكن بنيت يرى إذا ما نجح في هذا المسعى بأن الداخل سينظر إلى هذا بوصفه إنجازاً جيداً للحكومة الجديدة القلقة. فالشباب العاطلون عن العمل الذين يشعرون بخطورة الأيام القادمة، باتوا ينتظرون من الحكومة «إنجازات» تمكنهم من الهرب لا أكثر، والأشد بؤساً من ذلك هو تبجح رئيس الوزراء بإنجازات من هذا النمط، كما لو أنه يقّر بأن «الحكومةَ الصهيونية الناجحة هي تلك التي تمكن المواطنين من الهرب بعيداً عن هذا الجحيم» والأكثر طرافة هو أنه من المرجّح أن تقوم الولايات المتحدة بإعادة هذا الملف إلى الدرج لأنها لا تتحمس كثيراً لاستقبال مئات الآلاف من الشبان الباحثين عن العمل لتزيد من مشاكلها الداخلية.

إيران «المشكلة الكبرى»

لا يخفى على أحد، أن إيران تعتبر الملف الأهم في جدول الأعمال، وإذا كثفنا مجريات المباحثات ندرك أنه لا جديد يذكر هنا، واشنطن أكدت مجدداً تمسكها بالطريق الدبلوماسي للتعامل مع الملف النووي الإيراني، وهذا الموقف لم يتغير تحت الضغط الصهيوني منذ سنوات، وفي الوقت الذي يركز وفد بنيت ووسائل الإعلام على تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن، والذي أشار إلى إمكانية بحث سبل أخرى في حال تعثر الطريق الدبلوماسي مع طهران، وهو ما يجري تصويره بوصفه تطوراً في الموقف الأمريكي! حيث يجري إغفال أن السنوات الأربع التي قضاها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب كانت تتمحور حول «بحث السبل الأخرى» ولم تصل الولايات المتحدة إلى مخرج من هذا المأزق إلا بعودتها للتمسك بالطريق الدبلوماسي أكثر من إيران نفسها في مفارقة فريدة تجعل صورة الولايات المتحدة تهتز أكثر أمام العالم.

بل إن المثير للانتباه هو ردود الفعل السلبية داخل الكيان نفسه بعد تداول الوعود التي قطعها بنيت في واشنطن بأن يتعهد بعدم الهجوم العلني على الاتفاق النووي الإيراني، واحترام مصالح الولايات المتحدة التي تقضي إتمام الاتفاق مع إيران، وهذا ما رأت فيه شرائح واسعة «داخل وخارج ائتلاف الحكومة الحالي» تراجعاً وتفريطاً بالموقف الصهيوني تجاه إيران النووية.

الارتدادات في الداخل

لا يمكن النظر إلى زيارة رئيس الوزراء الصهيوني إلى واشنطن بوصفها نجاحاً ما لم يثبت بالممارسة وجود تغيير في استراتيجية واشنطن المعلنة، وكل الإنجازات الجانبية ما هي إلا محاولات لكسب الوقت لا أكثر. لكن وكما تثبت التجربة باتت المحاولات الصهيونية المحمومة ترتد بشكل سلبي على الداخل الهش. لا شك أن ما قام به نفتالي بينيت هو مناورة لإيهام الرأي العام أن تقدماً يمكن إحرازه على جبهة ما بعد الخيبات المتكررة، وتقاطعت رغبة رئيس الوزراء هذه مع حاجة الولايات المتحدة لإرسال رسائل تطمين إلى حلفائها الذين باتوا يتراكضون هاربين بعد الأحداث الأخيرة في أفغانستان. لكن وبالعودة إلى داخل الكيان الصهيوني يظهر بوضوح استحالة القيام بأية خطوة دون خسائر هائلة، فأبسط تصريحات لرئيس الوزراء تهز الائتلاف الحاكم. فالحكومة الحالية هيكل فارغ غير قادر على إدارة الأزمة، وبقاؤه قائم مرهون بعدم اتخاذ خطوة بأي اتجاه. فتجميد الاستيطان مثلاً يمكن أن يسقط الحكومة، واستمرار الاستيطان يمكن أن يسقطها أيضاً، وينطبق هذا الوضع على معظم النقاط الخلافية التي يتوجب على أية حكومة في الكيان أن تتعامل معها.

الأيام القادمة ستظهر هشاشة الائتلاف القائم حالياً، والذي لن يصمد وقتاً طويلاً قبل أن ينفجر ويعيد حالة الاستعصاء السابقة، والتي ستنتج عنها هذه المرة سيناريوهات خطيرة، أفضلها بالنسبة للكيان، هو عودة مسلسل الانتخابات مجدداً.

تجميد الاستيطان مثلاً يمكن أن يسقط الحكومة واستمرار الاستيطان يمكن أن يسقطها أيضاً وينطبق هذا الوضع على معظم النقاط الخلافية

ليبيا من التوافقات الدولية إلى الإقليمية

بعد كل النشاط الدولي السابق الروسي والأوروبي، وتأريض الخلافات التركية- المصرية السابقة في الملف الليبي، بالتوازي مع مسيرة الحل السياسي الماضية قدماً في البلاد، بدأت أولى ملامح التوافقات الإقليمية بالتبلور بمبادرة وقيادة جزائرية، حيث أقيم فيها مؤتمر «دول جوار ليبيا» يومي الاثنين والثلاثاء 31 تموز.
وضم المؤتمر وفوداً لكل من ليبيا والجزائر وتونس والسودان ومصر والنيجر وتشاد، بالإضافة إلى الاتحاد الإفريقي وغيرهم.

■ حمزة طحان

البيان الختامي

لقد تضمن البيان الختامي للمؤتمر 4 مبادئ لدعم ليبيا، هي: الاتفاق على دعم الأجندة الليبية لضمان استقرارها، وأولوية أمن حدود دول المنطقة، وعدم تجاهل دور دول الجوار في استقرار ليبيا، وتفعيل الاتفاقية الأمنية بين ليبيا ودول الجوار الجنوبية، وأكد البيان بأن «مخرجات المؤتمر عمل متواصل، وليس موسمياً» وأكد أن «استقرار أمن أية دولة من دول الجوار هو مسألة مصيرية» كما أعلن عن الاتفاق لتفعيل الاتفاقية الرباعية الخاصة بتأمين الحدود بين دول الجوار الجنوبية وتوحيد مواقفها.

وأكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، بأن حل الأزمة الليبية لن يكون إلا عبر مسار ليبي- ليبي، بدعم من المجتمع الدولي، في إشارة منه على أن المؤتمر لم يعقد بصيغة تدخل بالسيادة الليبية وإنما لتوفير الظروف الملائمة لاستكمال الحل.

وقد قالت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش خلال مؤتمر صحفي، بأن كل دول الجوار أبدت استعدادها الكامل لدعم مبادرة استقرار ليبيا، معلنة عن «المشاركة في الاجتماع التشاوري المقرر عقده نهاية الشهر المقبل» وهو مؤتمر آخر سيجري في ليبيا نفسها استكمالاً لمؤتمر الجزائر.

وقد أكد المشاركون على ضرورة خروج كل القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد، وإجراء الانتخابات الوطنية في موعدها المقرر.

التأثيرات

كان من أوائل المعقبين على مؤتمر الجوار الليبي وزير خارجية المغرب المطبعة مع الكيان الصهيوني، ناصر بوريطة، بأن الأزمة الليبية «لن تحل بالمؤتمرات والتدخلات الخارجية» وقد جاء هذا التصريح خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، بعد مباحثات بين الطرفين في الرباط.

وبعد 3 أيام من مؤتمر الجزائر جرت اشتباكات مسلحة في منطقة صلاح الدين في العاصمة الليبية طرابلس، قبل أن يأمر المجلس الرئاسي الليبي جميع الوحدات العسكرية التي شاركت بهذه الاشتباكات بالعودة الفورية إلى ثكناتها، وبدء التحقيق الفوري مع آمري تلك القوات.

بطبيعة الحال لا يزال المتشددون الليبيون يحاولون كسر طريق الحل السياسي بشتى الوسائل، إلا أن حالة التوافقات التي تزداد اتساعاً بين القوى الدولية والإقليمية على حد سواء، تُضعف من قدرة هؤلاء على المناورة وتضعف من إمكانات دعمهم، وتوفر الأجواء المناسبة للبدء بإيجاد نقاط الالتقاء والتوافق المحلية داخل ليبيا، ريثما تحل المسألتان الخلافيتان الرئيسيتان: الوجود العسكري الأجنبي وإشكالية القوات التركية ضمناً، والقاعدة الدستورية التي ستجري على أساسها الانتخابات في نهاية العام الجاري.

الأوروبيون يريدون الاستقلال عن الولايات المتحدة

عُقد اجتماع لوزراء دفاع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يوم الخميس في مدينة كراني في سلوفينيا، بعد الأحداث والتطورات الأخيرة التي جرت في عاصمة أفغانستان كابول، وخلص إلى رغبتهم بتأسيس «قوة رد عسكرية سريعة» خاصة بهم.

■ ملاذ سعد

خلال الاجتماع قال وزير دفاع سلوفينيا، ماتي تونين: «إن أزمة أفغانستان أظهرت أن أوروبا لا تمتلك إمكانيات عسكرية كافية»، واتفق المشاركون بضرورة «التقدم على طريق إقامة دفاع أوروبي مشترك وتحقيق استقلاليته»، وقالت وزيرة الدفاع الألمانية، آنغريت كرامب، بأن «الأوروبيين لم تكن لديهم القدرة على معارضة قرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، لأنهم لا يملكون القدرة لفعل ذلك بأنفسهم» مشيرة إلى أن كيفية استخدام القدرات العسكرية الأوروبية للدفاع عن مستقبل أوروبا «يبقى تحدياً محورياً».

موضوعة مكررة

هذه لم تكن المرة الأولى التي يجري فيها الاتحاد الأوروبي مناقشات حول تشكيل قوة عسكرية خاصة به، فقد دعت ألمانيا في وقت سابق إلى مثل هذا الأمر بتشكيل «جيش أوروبي»، وهذا لوحده يؤكد على أن رغبة الأوروبيين بالتفرّد بقرارهم ونشاطهم العسكري عن الناتو والولايات المتحدة الأمريكية لا يرتبط بالحدث الأخير المتعلق بالانسحاب العسكري من أفغانستان، بل إن هذا الأخير جاء ليعطي دفعةً إضافية بهذا الاتجاه، ومن المتوقع أن تكثر هذه الدعوات مستقبلاً في أوروبا.

بالمختصر، فإن سعي الأوروبيين لمثل هذه الخطوة يرتبط بعدة عوامل، أولها: ما عبّر عنه بشكل صريح الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب خلال فترة رئاسته بحماية الولايات المتحدة لأوروبا وابتزازها للدول الأوروبية مالياً. ثانياً: تصاعد التوترات والاستفزازات العسكرية بين الولايات المتحدة والناتو بوجه روسيا. وثالثاً: الأزمات الاقتصادية والسياسية المتصاعدة داخل الاتحاد الأوروبي، وفي حلف الشمال الأطلسي نفسه تحديداً، مما يشكل تحدياً أمام الاتحاد الأوروبي يدفعه لإيجاد بدائل «مستقلة» عنه.

وقد قال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بعد اجتماع سلوفينيا «لقد أظهرت أفغانستان أنّ هناك ثمناً لأوجه القصور على صعيد استقلالنا الإستراتيجي، والسبيل الوحيد للمضي قدماً، هو توحيد قواتنا وتعزيز ليس فقط قدرتنا، ولكن أيضاً إرادتنا للتحرك».

هل من إمكانية لذلك؟

مع ازدياد تفاعل الأزمات والاستقطاب الدولي والتراجع الأمريكي عامةً، ستتزايد معها الدعوات الأوروبية لإنشاء قوة عسكرية مشتركة ومستقلة، إلا أنّ هذا الأمر نفسه يقع تحت رهن وفرضية أن الدول الأوروبية نفسها ستبقى محلياً مستقرة، وإقليمياً متوافقة، وهما الأمران اللذان لم يكونا كذلك خلال السنوات القريبة السابقة، ومنها: الخلافات مع المملكة المتحدة مثلاً وخروجها من الاتحاد، والتوترات حول ألمانيا إثر السيل الشمالي-2، والاحتجاجات الشعبية محلياً التي شملت فرنسا وألمانيا وأوقفتها «مؤقتاً» أزمة الجائحة الفيروسية، والإغلاقات والقيود التي وضعت على أساسها وغيرها، مما لا يضع إمكانية تشكيل هكذا قوة موضع شك أساساً، وإنما كامل وجود وعمل مؤسسة الاتحاد الأوروبي نفسها.

واشنطن... ماذا لو؟

وقّع نائب وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان آل سعود اتفاقية للتعاون العسكري مع نظيره الروسي ألكسندر فومين، وتنص الاتفاقية- التي جرى التوقيع عليها خلال المنتدى العسكري التقني الدولي «آرميا 2021» في أواخر شهر آب الماضي- على تطوير مجالات التعاون العسكري المشترك بين البلدين. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لا تعتبر انتقال السعودية نهائياً إلى موقع مختلف على الساحة الدولية إلا أنها تنذر بحدوث ذلك قريباً.

■ عتاب منصور

يحاول البعض التقليل من أهمية هذه المعاهدة مستنداً إلى أن ما تحاول السعودية القيام به ما هو إلا تنويع ضروري لمصادر التسليح، كما لو أن هذا الأمر بحد ذاته لا يعتبر مؤشراً على تغييرات قادمة في السياسة الخارجية السعودية، باتت ملامحها الأولى ترتسم فعلاً، ويقف البعض الآخر منتظرين لرد الفعل الأمريكي على هذا الحدث، فإلى جانب كون السعودية كانت دائماً حليفة واشنطن المخلصة في المنطقة، تشكّل صادرات السلاح الأمريكي إلى السعودية 25% من مجمل الصادرات العسكرية الأمريكية إلى الخارج، وهو ما يشكّل ضربة قاسية لواشنطن حتى بالمعنى الاقتصادي.

في ردّ فعلها الأول على الحدث، حذّرت وزارة الخارجية الأمريكية حلفاء واشنطن من عقد صفقات مع روسيا، وجاء في بيان الخارجية: «نستمر بدعوة جميع شركائنا وحلفائنا لتجنب الصفقات الكبرى مع القطاع الدفاعي الروسي» وهددت بشكل واضح من أنها ستلجأ للقانون الخاص بفرض العقوبات على الحلفاء الذين لا يمتثلون لرغبة واشنطن هذه!

ماذا لو؟

يستمتع بعض المفكرين في لعبة الاحتمالات القائمة على السؤال «ماذا لو...» أي أن تضع فرضية ما تعتمد على تحقق احتمال على أرض الواقع ليبنون لاحقاً سلسلة من الأحداث التي قد تتلو هذا التحقق. وفي الحقيقة تبدو هذه اللعبة ممتعة كثيراً عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية، التي باتت تتلقى ضربات متتالية تفرض على الإدارة الأمريكية التعامل مع احتمالات متعددة تشترك جميعها بأنها لا تتوافق مع المصلحة الأمريكية. ففي هذه الحالة، ماذا لو فرضت واشنطن عقوبات على الرياض؟ للإجابة عن هذا السؤال علينا قراءة الحالة التركية المشابهة، والتي انتهت بدفع تركيا بعيداً عن واشنطن أكثر فأكثر، أي أن العقوبات التي فرضتها واشنطن على أنقرة بعد توقيع اتفاقية «S-400» لم تغير من قرار أنقرة، التي استشعرت أن مصالح واشنطن لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح حلفائها السابقين، وأولئك الذين اعتمدت عليهم في السابق!

وإذا وضعنا احتمالاً آخر، ماذا لو لم تفرض واشنطن عقوبات على الرياض بعد توقيع الاتفاقية المذكورة؟ سيكون ذلك بمثابة إشارة قبول أو رضوخ أمريكي أمام التغييرات الجارية في العالم، وبالتالي إرسال إشارات إلى كل الحلفاء الذين ينتظرون انتعاش واشنطن بألا ينتظروا، وبأن يبحثوا عن مخارج فردية لمشكلاتهم بعيداً عن واشنطن.

الاحتمالات لا تنتهي، والأيام تضع أمامنا تحديات جديدة كل يوم الخيارات باتت تتضاءل ولم يعد هناك الكثير من الوقت للتفكير وحسم الأمور العالقة، هذا ما تدركه مجموعة كبيرة من الدول التي كانت تطوف في فلك الولايات المتحدة، والتي تسرّع بدورها عملية الانفكاك هذه، بمجرد أن تبدأ بالإعلان عن خططها البديلة.

قمة ثلاثية في مصر لدعم سلطة أوسلو؟

جرى يوم الخميس 2 آب اجتماع- لكل من رؤساء مصر عبد الفتاح السيسي، والأردن الملك عبد الله الثاني، والسلطة الفلسطينية محمود عباس- في القاهرة، لبحث الملف الفلسطيني.

وقد أكد البيان الختامي للقمة بضرورة إحياء عملية السلام واستئناف المفاوضات، وأيد المجتمعون خلال القمة على تثبيت الهدنة بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني المحتل، وإقامة حل الدولتين بقيام دولة فلسطينية وفقاً لحدود الـ 67 ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

وقد كانت الردود الشعبية الفلسطينية عموماً قلقة من هذه القمة، ومعارضة لما جاء فيها، خاصة وأنها بين دولتين مطبعتين وحكومة تنسيق أمني شهدت موجة تظاهرات شعبية مناهضة لها مؤخراً، وأتت بعد الخسارة السياسية والعسكرية الكبيرة التي تعرض لها الكيان الصهيوني خلال المعركة الأخيرة بين المقاومة وجيش الاحتلال، فضلاً عن أزماته السياسية الداخلية، بالإضافة إلى غياب وفشل فكرة «صفقة القرن» وكل الدعاية الأمريكية والصهيونية التي دارت حولها.

وليبدو في النهاية، أن القمة عملياً، وخلف ديباجاتها التقليدية بدعم الشعب الفلسطيني وقضيته، تحاول تعويم السلطة الفلسطينية وتدعمها سياسياً في فترة أزمتها المتصاعدة، والتهديدات بزوالها مستقبلاً، ومن جهة أخرى تخدم كيان الاحتلال، سواء عبر دعم حكومة أوسلو تلك، أو عبر دعوات التهدئة والمحافظة على حالة «الأمر الواقع» القائمة قدر الإمكان دون ضغط حقيقي وفعلي على الكيان لإيقاف انتهاكاته المستمرة بحق الفلسطينيين، وأبعد من التصريحات والكلمات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

الصورة عالمياً

• قال عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي، لنظيره الإيراني: إنّ الصين وإيران بحاجة إلى لعب دور بناء في تحقيق انتقال سلس، وإعادة الإعمار في أفغانستان المتاخمة لكلا البلدين.

• انخفضت نسبة تأييد الرئيس الأمريكي جو بايدن بين الأمريكيين خلال الشهر الماضي ب 6 نقاط مئوية إلى 43% وفقاً لاستطلاع أجراه معهد ماريست بدعم من إذاعة NPR وبرنامج PB NewsHour التلفزيوني.

• دعت الخارجية الأمريكية حلفاء واشنطن بعد توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين موسكو والرياض مؤخراً، لتجنب إبرام الصفقات مع روسيا في المجال الدفاعي تحت طائلة العقوبات.

• كشف وزير الشؤون المدنية في سلطة أوسلو، حسين الشيخ، أنّ رئيس السلطة محمود عباس التقى مع وزير جيش الاحتلال بيني غانتس، في مدينة رام الله، ليلة الأحد 29 آب 2021.

• أفادت صحيفة أمريكية، بأن قادة حركة «طالبان» في أفغانستان طلبوا من مزارعي الخشخاش المنوم التوقف عن زراعته، ما تسبب في ارتفاع أسعار الأفيون الخام الذي يصنع منه الهيروين في البلاد.

• قالت شركة «علي بابا» العملاقة للتجارة الإلكترونية: إنها ستنفق 515. مليار دولار لدعم حملة الرئيس الصيني، شي جين بينغ، لنشر الرخاء في الصين بشكل أكثر توازناً ليشمل الفقراء.

تشابك الصراع التكنولوجي الصيني- الأمريكي

التحوّل الجاري في العلاقات الأمريكية الصينية نحو المنافسة الإستراتيجية، يشير إلى وضع ضغوط عميقة على النظام العالمي القائم. أولاً: لأنّ الولايات المتحدة والصين هما القوتان الاقتصاديتان الأكبر في العالم. الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي شكّل 24,4% من الناتج العالمي في 2019، هابطاً عن 30,5% في عام 2000، بينما شكّل الناتج الإجمالي المحلي الصيني 16,3% من الناتج العالمي في 2019، مرتفعاً من 3,6% في بداية الألفية. تثير المؤشرات المعبرة عن الواقع الخوف لدى الولايات المتحدة، ويدفعها إلى محاولة كبح الصين. بالنظر إلى الحجم الهائل للاقتصادين، والأدوار المركزية التي يلعبونها في شبكات الإنتاج العالمية، فديناميكيات العلاقات بين الولايات المتحدة والصين لها تداعيات بعيدة المدى على الاقتصاد الرأسمالي العالمي المعاصر.

■ جون- فوزاو
ترجمة: قاسيون

من بين المجالات التي يتزايد فيها الصراع بين الاقتصادين، تشكّل التكنولوجيا وصناعاتها المتشابكة بينهما ساحة حرب رئيسية. يمكن فهم جوهر وتداعيات الحرب التكنولوجيّة بشكل أكبر ضمن السياق الأوسع للتقسيم الدولي للعمل، والتناقضات الداخلية بين البلدين. من هذا المنفذ يمكننا فكّ شيفرة العداء بين الطبقات والمجموعات داخل وعبر هذين البلدين. يواجه الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظلّ تراجع الهيمنة الأمريكية معضلة جوهرية قد لا تتمّ تسويتها في وقت قريب.

دوائر الصناعات المتشابكة

لا أحد يجادل في مدى أهميّة التقدم التكنولوجي من الناحية الإستراتيجية. يجبر منطق التنافس ضمن الرأسمالية، وضمن الدول، جميع اللاعبين للكفاح من أجل التقدم، أو عدم التخلف عن الركب بأقلّ تقدير. تدور حرب التكنولوجيا الصينية–الأمريكية حول أشباه الموصلات بالمعنى الواسع للكلمة، والتي تعدّ دعامة رئيسية في تكنولوجيا الجيل القادم: مثل الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، وإنترنت الأشياء، ونظام الصناعة 4,0. اتخذت الولايات المتحدة تدابير استباقية لإبطاء تقدّم الصين في مجال أشباه الموصلات حتّى قبل أن تبدأ الحرب التجارية المعلنة في 2018.

الولايات المتحدة هي الرائدة اليوم في مجال صناعة أشباه الموصلات، بينما تحاول الصين ردم الهوّة الكبيرة. تظهر الإحصاءات التجارية الكثير في هذا الخصوص: كان الفائض التجاري لصالح الولايات المتحدة في هذا المجال هو 14,7 مليار دولار في عام 2010، ثمّ تقلّص إلى 3,1 مليارات في 2016، وإلى 2,1 مليار في 2018، ثمّ عاد وارتفع إلى 11,5 ملياراً في 2020. لكنّ هذه الفوائض تمّ تحقيق معظمها مع الصين، ففي 2010 شكّلت الصين منها 27,5%، ثمّ في 2016 شكّلت منها 96%، ثمّ 72% في 2020. كانت الصين تدير عجزاً مستمراً في مجال صناعة أشباه الموصلات: في 2020 وصل العجز الصيني من التجارة فيها 350 مليار دولار، وصادراتها فقط 117,1 ملياراً.

رغم أنّ الشركات الصينية تخزّن أشباه الموصلات في مواجهة حالة عدم اليقين الأخيرة في سلاسل التوريد، وعلى الرغم من أنّ الواردات الصينية قد تشمل منتجات مصمّمة من قبل الشركات الصينية، ولكنّها مصنّعة في الخارج، إلّا أنّ الإحصاءات التجارية لا تزال تعكس اعتماد الصين المفرط على الإمدادات الخارجية من أشباه الموصلات. كانت الصين أكبر سوق لأشباه الموصلات منذ 2005، لكنّ الإنتاج الصيني منها لم يمثّل إلّا 15,9% من السوق البالغة 143,4 مليار دولار في 2020. علاوة على ذلك، لم تنتج الشركات التي تتخذ من الصين مقراً لها سوى 36,5% من أشباه الموصلات المصنّعة في الصين في 2020.

إنتاج أشباه الموصلات معقّد ومعولم بشكل كبير. يمكن تقسيم إنتاجها إلى ثلاث مراحل: 1» التصميم، 2» التصنيع، 3» التجميع والاختبار والتغليف. مرحلة التصميم تعتمد على المعرفة الكثيفة، وتتطلّب فرقاً من المهندسين المهرة، وغالباً ما تتمّ مساعدتهم من شركات الملكية الفكرية التي تزودهم بالأدوات اللازمة. مرحلة التصنيع هي مرحلة تعتمد على رأس المال الكثيف، فتتطلّب استثمار رأس مال كبير وخبرات تكنولوجيّة متقدمة. بينما مرحلة التجميع تتطلّب عمالة مكثفة ومهارات فنيّة أقل. يلعب مورّدو المعدات ومورّدوا المواد الخام دوراً هاماً في المرحلتين الأخيرتين. هناك إنتاج أشباه موصلات تقوم فيه شركة واحدة بجميع المراحل الثلاث، وهناك نموذج إنتاج يعتمد على شركات التجميع الخارجية. تهيمن الولايات المتحدة على الصناعة بشكل عام، بينما تركّز الصين على الوظائف ذات القيمة الزائدة الأقل، وعلى أشباه الموصلات الأقلّ تقدماً، وهي ضعيفة بشكل شديد فيما يخصّ تصميم المعدات والتصميم الإلكتروني للبرمجيات المؤتمتة.

يمكننا من هنا أن ندرك رغبة الصين بسدّ الفجوة، وعمل الولايات المتحدة على إبطاء تقدمها. لكنّ الحكومة الصينية بدأت باتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل تصاعدي منذ التسعينات، ووصلت في 2019 إلى إطلاق المرحلة الثانية من «صندوق الاستثمار الوطني في أشباه الموصلات» بقيمة 200 مليار يوان. على الجانب الأمريكي كانت الإجراءات التقييدية قائمة منذ فترة طويلة. طبقت الولايات المتحدة منذ 1996– وفقاً «لترتيب وازينار» – سيطرة على الصادرات تمنع انتشار أشباه الموصلات المتقدمة والمدخلات اللازمة لإنتاجها. وعلى طول القرن كانت الممارسات الأمريكية تهدف إلى إبقاء الصين متخلّفة جيلين تكنولوجيين على الأقل «أي ثلاثة أو أربعة أعوام» عن صناعة أشباه الموصلات التي تسيطر عليها. ولهذا ليس ترامب من بدأ الحرب التكنولوجيّة، بل قام بتصعيدها فقط.

تدور حرب التكنولوجيا الصينية الأمريكية حول أشباه الموصلات بالمعنى الواسع للكلمة والتي تعدّ دعامة رئيسية في تكنولوجيا الجيل القادم

سلاح مثلّم بحدين

رغم أنّ ما يظهر على السطح يفيد بأنّ جميع إجراءات الأمريكيين تهدف إلى تقويض قدرات الصين، فبالنسبة للبعض في الولايات المتحدة مسألة الحرب التكنولوجية هي مسألة محليّة بقدر ما هي هادفة للجم الصين. تريد بعض الفئات الحاكمة في الولايات المتحدة أن تشتت الانتباه عن الفشل الداخلي بتحميل المسؤولية للصين، وتريد بعض الفئات الأخرى الاستفادة من الخوف من الطموحات الصينية بالتطوّر لتجبر النخب الحاكمة على التوحد من أجل الاستثمار بشكل ضخم في البنية التحتية والتعليم والأبحاث بعد عقود من الممارسات النيوليبرالية التقشفيّة. بعبارة أخرى، يعلنون عن أنّ «لحظة سبوتنيك» ثانية قد حلّت، وتحديداً في القطاع العامل بصناعات أشباه الموصلات الذي دعا إلى برنامج دعم حكومي فدرالي بقيمة 50 مليار دولار، وإلى حوافز ضريبية لبناء قدرات تصنيع أشباه الموصلات في العقد القادم.

من المهم أنّ ندرك عدم وجود توافق أمريكي على كيفيّة التعامل مع الصين، لأنّ الرأسماليين الأمريكيين لديهم مصالح مادية جوهرية في الدخول إلى سوق الصين العملاق وعمالتها عالية الجودة وزهيدة الثمن. صدر عدد من التقارير الأمريكية الهامّة التي تحذّر من أنّ القيود على الصادرات الأمريكية ستجبر شركات أشباه الموصلات الأمريكية على التنازل عن حصص السوق العالمية للاعبين

مع الانقسامات الداخليّة الأمريكيّة

أجانب، وبالتالي تحويل الحلقة المغلقة إلى حلقة مفرغة. هناك مخاوف واقعيّة أخرى أنّ القيود قد تساعد على تحفيز الرأسماليين الصينيين– وهم الذين اعتمدوا على الأسواق الخارجية والمدخلات التكنولوجيّة الفائقة، وتخصصوا في المجالات ذات القيمة الزائدة القليلة– إلى الابتكار المحلي المعتمد على الذات الذي قد يجلب نتائج عكسية على القيود، خاصة وأنّ الدولة الصينية قد دعت وأمنت الظروف لهذا الابتكار.

من جانبها الصين، وكما أشارت في إدراكها للمشكلة، فالشركات العابرة للجنسيات تنقل التكنولوجية القديمة التي عفا عليها الزمن إلى البلدان النامية، وعليه وكما شدد تشي جينغبينغ: لا يمكن الحصول على التكنولوجيا الجوهرية من خلال الطلب أو الشراء أو التوسّل، وأنّ الحل هو حشد الدعم لإستراتيجية الابتكار المعتمد على الذات. وكما شهدنا، ففي مواجهة ضوابط التصدير الأمريكية، كان على الصناعات الصينية التي اعتادت الحصول على المكونات الرئيسة من السوق العالمية، أن تتطلّع أكثر إلى الداخل وتعتمد على الذات.

إحدى العقبات التي واجهتها وستواجهها الصين هي الانتهازيّة الرأسمالية الداخلية. ففي أحد أبرز الأمثلة على ذلك، تمّ إنشاء مصنع ووهان هونغشين لأشباه الموصلات في 2017، والذي سوّق لنفسه بأنّه المشروع الذي سيتبنى أكثر صيغ أشباه الموصلات تقدماً بحجم استثمار 20 مليار دولار. حصل المشروع بناءً على ذلك على دعم الحكومة المحلية وحصل منها على مليارات اليوان، لكن تبيّن منذ وقت قصير بأنّ الأمر احتيال من قبل مستثمرين خاصين ليس لديهم أدنى معرفة بصناعة أشباه الموصلات، وقد تمّ إغلاق المعمل مؤخراً دون أن ينتج ولا رقاقة واحدة.

تقسيم العمل وإلزاميّة التحوّل

إذا ما أخذنا بيانات وقت العمالة والقيمة الزائدة بين الصين والولايات المتحدة، يبدو من وجهة نظر تبادل العمالة الدولية مدى التفاوت المرتفع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لا تزال الصين موجودة في موقع متدنٍ في تقسيم العمالة الدولية، حيث تشترك بشكل كبير في نشاطات ذات سمات طرفيّة وتزوّد الشمال العالمي بوقت عمالة هائل. الولايات المتحدة تتربح بوضوح من الأنشطة ذات السمات شبه الاحتكارية لبلدان المركز. لدينا مثالان يمكنهما إظهار ذلك بشكل جلي: صناعة أشباه الموصلات العالمية، وسلاسل توريد شركة آبل.

بالنسبة لسلسلة توريد أشباه الموصلات، فنصف القيمة الزائدة الكلية في الصناعة تحدث في مراحل التصميم التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. أمّا مرحلة التجميع التي تمكنت الصين من إثبات حضورها فيها، فتلتقط 6% فقط من القيمة الزائدة الكليّة. بالنسبة لمنتج آي– فون الناجح، تحوز أنشطة التصميم في آبل وأنشطتها التسويقية على 58,5% من ثمن المبيع. بينما العمالة في الصين، حيث تمّ تجميع المنتج، فتكلّف 1,8% فقط من ثمن المبيع. تتجسّد قدرة أيّ بلد على التقاط القيمة من شبكات الإنتاج العالمية في نصيب الفرد من الناج المحلي الإجمالي. في 2019 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقلّ من سدس نصيب الفرد في الولايات المتحدة. وعند قياسه بناءً على تعادل القوة الشرائية، فالرقم بالكاد يكون الربع.

منذ السبعينات خضعت الصين، المقيدة بالمنافسة الجيوسياسية والعسكرية الوحشية بين الدول، إلى إعادة توجيه جذري نحو تحقيق هدف واحد: النمو الاقتصادي. تمّ التسامح مع اللامساواة الاقتصادية طالما أنّ النمو الاقتصادي يمكن أن يحقق مكاسب مادية واضحة. كما يقول أرغي: المصدر الرئيسي للسلطة في عالم رأسمالي هي الثروة الوطنية مقاسة بدخل الفرد. من خلال هذا المنظور، حققت الإصلاحات الاقتصادية الصينية منذ 1978 نجاحات مذهلة.

مع تدهور آفاق نمو شركات التكنولوجيا واشتداد المنافسة في الأعوام الأخيرة أصبحت فرص العمل والترقية للموظفين أقل وبات العمّال أقلّ أماناً

بعد النمو السريع لما يقرب من أربعة عقود، شهد الاقتصاد الصيني انخفاضاً حاداً في الربحية في السنوات الأخيرة. وفقاً للتقديرات انخفض معدّل الربح على مستوى الاقتصاد الصيني من أكثر من 20% في عام 2010، إلى 12,4% في عام 2018، ومن المرجّح أن تنفجر الأزمة الاقتصادية عندما يصل معدّل الربحيّة إلى أدنى من 10% لعدّة سنوات. يمكننا من هذه الزاوية أن نفهم الحرب التكنولوجيّة أكثر.

خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، ارتفع المُعامل الحدّي لإنتاجية رأس المال بشكل كبير من 4,9 في 2008 إلى 9,2 في 2019، ما يعكس زيادة في «لا فاعلية» الاستثمارات الجديدة– فالمخرجات المرتبطة بوحدة استثمار واحدة تصبح أقل فأقل. بكلمات أخرى: كانت المنافذ التقليدية لرأس المال تتقلّص، ما قاد إلى اشتداد المنافسة داخل الرأسمالية.

كما أدّى التغيير في ميزان القوى الطبقية إلى زيادة صعوبة الربحية. انخفضت حصة الربح من الدخل «أو الإنتاج» التي تذهب إلى رأس المال من 26,6% في عام 2010 إلى نسبة 24,2% في عام 2017. الأمر الذي قاد إلى ذلك هو التغيير في حصة الدخل التي تذهب إلى العمّال، والتي ارتفعت من 46% في عام 2010، إلى نسبة 50% في عام 2017، ما يعكس القوّة التفاوضية للطبقة العاملة. كانت حركة مقاومة «9–9–6» حاسمة هنا. كان موظفو شركات التكنولوجيا الصينية يمثلون شريحة عليا من الطبقة العاملة ويتمتعون بأجور مرتفعة وفرص ترقية كبيرة، وكانوا يعملون من التاسعة صباحاً إلى التاسعة مساءً مع يوم عطلة واحد وهم راضون. لكن مع تدهور آفاق نمو شركات التكنولوجيا واشتداد المنافسة في الأعوام الأخيرة، أصبحت فرص العمل والترقية للموظفين أقل، وبات العمّال أقلّ أماناً، ما أدّى إلى تصاعد عدم الرضا وتصاعد حركة مقاومة ساعات العمل الطويلة.

من هنا نرى بأنّه من اللازم أن يرتقي الاقتصاد الصيني وينمو. إنّها محاولة للاشتراك أكثر في الأنشطة التي كانت حكراً على المركز والاستيلاء على حصّة أكبر من القيمة من شبكات الإنتاج العالمية، بحيث توفّر منافذ مربحة لرأس المال واستيعاب الطلبات المتزايدة للعمّال. يكمن هذا المنطق وراء جهود الصين لتسريع التحديث الصناعي والتقدم التكنولوجي، لكنّه يتعارض حتماً مع المصالح الأمريكية في الحفاظ على الهيمنة التكنولوجية.

علاقات رماديّة

ألا يبدو أمراً محيّراً فرض الولايات المتحدة عقوبات تجارية عدوانية ضدّ الصين، تبعاً لحقيقة أنّ الولايات المتحدة تستخرج القيمة الزائدة من بقيّة العالم من خلال التقسيم الدولي للعمالة؟ هناك على الأقل عاملان مهمان يدفعانها إلى ذلك: أولاً: ركود الأجور الحقيقية للعمّال الأمريكيين وتزايد اللامساواة الهائل منذ السبعينات. أدّى هذا إلى مشاعر معاداة للعولمة أدّت إلى صعود نخب أمثال ترامب يدعمها العمّال تدعو لتقييد التجارة، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية، ومساعدة الشركات الصناعية والتدخل بعملها، بما لا يتناسب مع الرأسماليين الذين يحققون أرباحاً كبيرة من الإنتاج المعولم.

ثانياً: يرغب الرأسماليون الأمريكيون بحماية موقعهم المهيمن وتجنّب المنافسة مع الصين في الأنشطة المحتكرة من المركز، خاصة وأنّ التقدم الصيني التكنولوجي قد جعل هؤلاء الرأسماليين في حالة من انعدام الأمن، ويمكن أن نرى في ريادة شركة هواوي الصينية في مجال تكنولوجيا الجيل الخامس مثالاً ممتازاً. ولا يجب أن نغفل مسألة أنّ بعض النخب الرأسمالية الصينية لديها مصلحة جوهرية في الحفاظ على النظام الدولي القائم، حيث قادت سياسة النمو الصينية الموجهة للتصدير إلى خلق أصحاب مصالح أقوياء في الحكومات المحلية الساحلية، ومراكز التصدير الصناعي. علاوة على أنّ الصين تحاول الحفاظ على تدرّج لا يضرب الاستقرار العالمي، الأمر الذي يعني أننا بعيدون عن مواجهة مباشرة بين الصين والولايات المتحدة.

بعد توقّف التوسع الجغرافي الرأسمالي العالمي واستنزاف الرأسمالية قدرتها على التوسّع، يعني نجاح الصين في الارتقاء بالصناعة تقلّص أرباح الرأسماليين في دول المركز بالضرورة. سيكون للهيمنة الأمريكية المتراجعة بالفعل موارد أقل بكثير لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية التي تزداد تعقيداً. إذا فشلت الصين في التطوير الصناعي، فسوف تنفجر أزمة الربحية ويترتب على ذلك ركود اقتصادي. لدى الصين إرث تاريخي للتحرر الوطني والثورة الاشتراكية سيساعد في حشد الطبقة العاملة المناهضة للإمبريالية لإيجاد حلول، الأمر الذي لا يتوافق مع الرأسمالية.

■ بتصرّف عن: The Political Economy of the U.S.-China Technology War

خطوط تطور الفلسفة في الأندلس

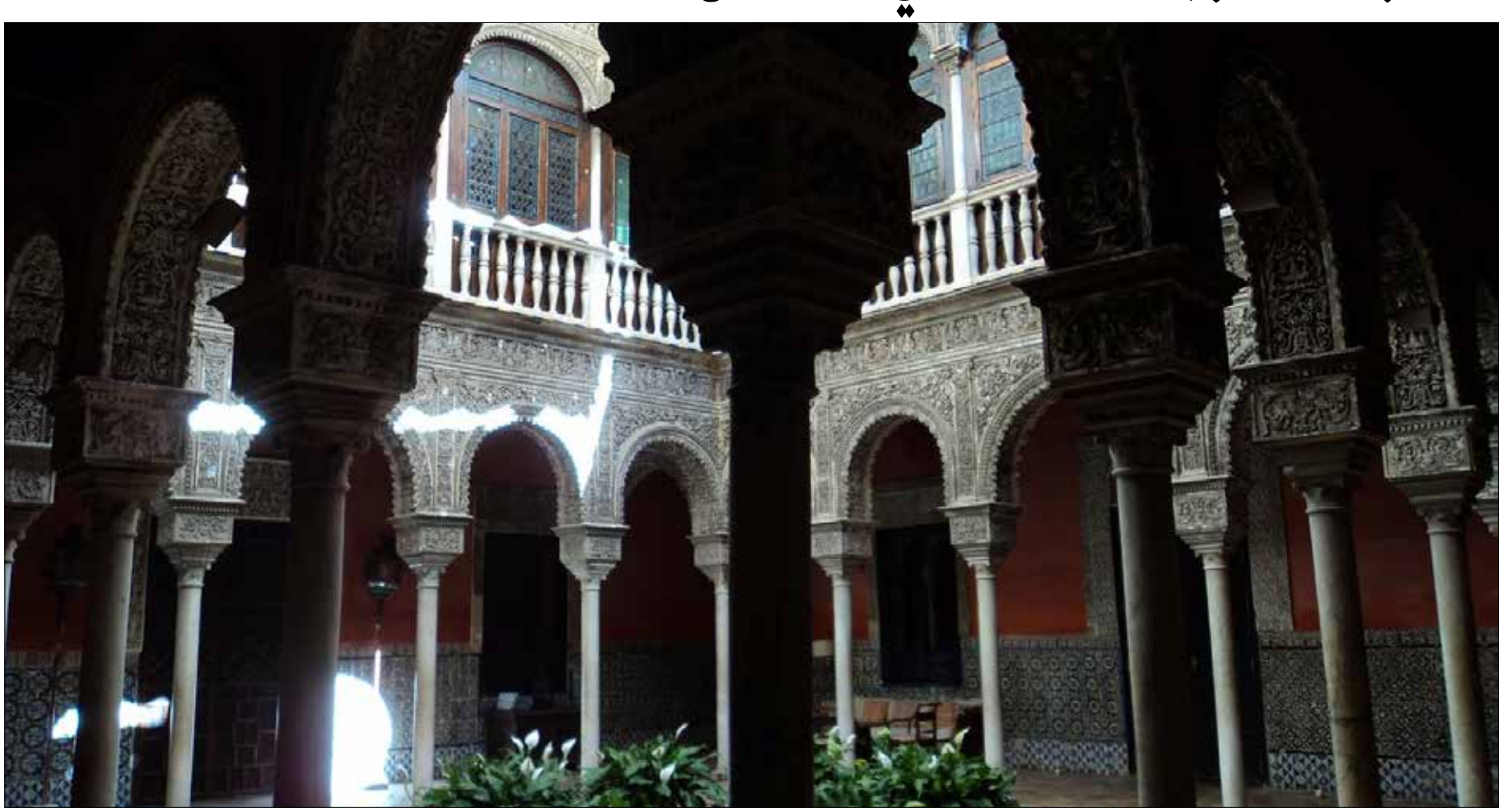

يعيد بعض المؤرخين ودارسي التراث سبب قلة الفلاسفة في الأندلس إلى بعدها عن مركز الحضارة والفلسفة العربية الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى إلى سيادة التيارات المحافظة وهيمنتها. ويصح هذا القول من جهة كثرة الفلاسفة في الشرق وقلتهم في الأندلس، ولكن الفلسفة عاشت في الأندلس بطرق أخرى هرباً من قمع التيارات المحافظة، ولعل أبرز ميادينها هو: الشعر والأمثال الشعبية وغير ذلك، بالإضافة إلى ظهور بعض الفلاسفة والأعمال الفكرية الجيدة.

■ آلان كرد

ابن طفيل وقصة حي بن يقظان

نشأ ابن طفيل في بلدة وادي آش، ودرس الطب في غرناطة، وبرع في علم الفلك والرياضيات والشعر والفلسفة، وأصبح وزيراً في دولة الموحدين. وليس في كتب التاريخ وأقوال المؤرخين إلا القليل عن حياة الفيلسوف المعاصر لابن رشد. وترك ابن طفيل العديد من الكتب، ولكن أغلبها لا يُعرف عنه شيء، ولم يصلنا من كتبه سوى كتاب واحد، هو قصة «حي بن يقظان». ويعود سبب ذلك إلى الحرب التي تعرضت لها أفكاره على يد الظلاميين.

وردت قصة بالاسم نفسه في مؤلفات ابن سينا، كما يقارن الكثيرون بينها وبين قصة «روبنسون كروزو» التي وضعها كاتب إنكليزي في القرن الثامن عشر. وفي طبعة «حي بن يقظان» الصادرة عن دار الفارابي عام 1954، كتب خالد بكداش مقدمة للكتاب، قال فيها: إن ابن طفيل بدأ كتابه بتمهيدات تحدث فيها عن رأيه بآراء عدد من الفلاسفة، مثل: ابن باجة وابن سينا والفارابي. وتتحدث القصة الخيالية عن حي بن يقظان الذي أبصر النور في جزيرة خالية من البشر، واستطاع من خلال العمل والملاحظة والتجربة إدراك أسرار الكون والطبيعة بنفسه دون مصدر خارجي. وعندما بلغ الخمسين من العمر، التقى برجل يدعى «اسال» وذهب برفقته إلى جزيرة مجاورة، فرأى ما عليه المجتمع البشري من فساد وحاول إصلاحه بالموعظة والإرشاد فلم يفلح، وعاد إلى جزيرته برفقة اسال وقضى فيها بقية حياته.

يقول خالد بكداش: من المفهوم أن محاولة ابن طفيل عزل حي بن يقظان ووضعه في جزيرة نائية خالية، لا تغير شيئاً من الطبيعة الاجتماعية لهذه الأفكار التي وضعها ابن طفيل في رأس حي بن يقظان وعلى لسانه، فهذه الأفكار إنما هي أفكار العهد الاجتماعي الذي عاش فيه ابن طفيل. «خالد بكداش، ملاحظات وآراء في بعض قضايا الفكر والفلسفة والأدب، دمشق 1976، ص 11».

وفي هذه القصة صورة لتطور الإنسان، من إنسان بدائي خرج من حالة الوحشية حين بدأت الحياة الاجتماعية، أي حين خرج من العزلة والانفراد وبدأ يعيش مع أناس آخرين. وقبل ذلك لم يكن إنساناً بل أقرب إلى عالم الحيوان. كان ابن طفيل متأثراً بالفلسفة اليونانية التي تحوي أفكاراً مادية ومثالية «أرسطو»، وهو شأن أفكار ابن طفيل أيضاً، واعترف الأخير بوحدة العالم، أو وحدة الكون، وتصور الروح على شكل بخار «مادة». ويبدو أن ابن طفيل لم يضع في كتابه كل ما أراد قوله بسبب عداء التيار المحافظ للفلسفة.

يضيف بكداش عن مكان أفكار ابن طفيل في التاريخ: أن الأفكار الواردة في قصة حي بن يقظان، عن الطبيعة والوجود، هي أفكار من القرن الثاني عشر، أي أنها ترجع إلى عهد تفصلنا عنه ثمانمائة عام. فعلى هذا الأساس ينبغي طبعاً بحثها وتقديرها. بل من هنا أهميتها. فهي تبين المستوى الذي بلغته الإنسانية في ذلك العهد. عظمتها هي في أنها كانت تلك الحلقة الضرورية في تطور المعرفة الإنسانية إلى المستوى الذي بلغته اليوم.

ابن رشد قاضي إشبيلية وقرطبة

كان ابن رشد معاصراً وصديقاً لابن طفيل ومتأثر بفلسفة أرسطو والفلسفة العربية الإسلامية وآراء ابن باجة، وهو فيلسوف وطبيب برع أيضاً في علم الفلك والرياضيات والفيزياء وأصبح قاضياً في إشبيلية ثم في قرطبة.

يبدو أن آراء ابن رشد الفلسفية والتنويرية قد أثارت السلطات عليه، حيث أصدر الأمير الموحدي أبو يوسف يعقوب المنصور سنة 1194 أمراً في إشبيلية بإحراق جميع كتب ابن رشد إلا عدداً قليلاً منها في التاريخ الطبيعي، وحرم على رعاياه دراسة الفلسفة، وحثهم على أن يلقوا في النار جميع كتبها أينما وجدت. وبادر العامة إلى تنفيذ هذه الأمور. وفي هذا الوقت بالذات أعدم ابن حبيب في قرطبة لدراسته الفلسفة. ثم جرى نفي ابن رشد إلى إحدى القرى على خلفيه كيل الاتهامات السوداء بحقه. وفي القرن الرابع عشر اتهم الوزير الغرناطي لسان الدين ابن الخطيب صاحب «الإحاطة في تاريخ غرناطة» بالزندقة وقتل في السجن عام 1374.

يقول هادي العلوي: إن الفلسفة تأخرت بالظهور في الأندلس حتى القرن السادس الذي أنجب أحد أعظم فلاسفة الإسلام إلى جانب ابن سينا والشيرازي، وهو ابن رشد، وكأنه أراد أن يعوض الأندلسيين ما فاتهم بهذا الظهور البالغ القدرة، ويرجع تأخر الفلسفة هناك إلى طغيان السلفية، وهو عين السبب الذي منع علم الكلام فيها من اعتلاء مقاماته المشرقية نفسها. «هادي العلوي، محطات في التاريخ والتراث، ص 216–217».

كان الشعر ميداناً للأفكار الفلسفية وفي الآراء المباشرة كان الشعراء يتعرضون للقمع أما في القصائد فلم ينتبه أحد إلى ذلك لأنهم لم يفهموا ما قيل من فلسفة في القصيدة

ابن خفاجة وأبو البقاء الرندي

كان الشعر ميداناً آخر للأفكار الفلسفية، وفي حال الآراء المباشرة، كان الشعراء يتعرضون للقمع بدورهم. وفي أحوال أخرى، ورغم أهمية ما يقال في بعض القصائد، لم ينتبه أحد إلى ذلك لأنهم لم يفهموا ما قيل من فلسفة في القصيدة، أو اعتبروها مجرد أبيات شعرية، مثل: مرثية الأندلس لأبي البقاء الرندي.

يقول ابن خفاجة الذي عاش في جزيرة شقر بين شاطبة وبلنسية في إحدى قصائده عن وصف الطبيعة في بلاده، حيث كانت بلدته من أجمل بقاع الأندلس وأخصبها تربة: يا أهل الأندلس لله دركم، ماء وظل وأنهار وأشجار. ما جنة الخلد إلا في دياركم، ولو تخيرت هذا كنت أختار. وابن خفاجة هو واحد من شعراء الطبيعة، كتب الأشعار، مولعاً بجمالها، وأحال الطبيعة إلى نفوس ذات إحساس في قصائده. «حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، ص790–842–843».

أما أبو البقاء الرندي، فهو صاحب المرثية المشهورة لبلاد الأندلس، وفي بعض أبيات قصائده تعشش الأفكار الفلسفية، إذا يقول في بداية مرثية الأندلس: لكل شيء إذا ما تم نقصان، فلا يغر بطيب العيش إنسان، هي الأمور كما شاهدتها دول، من سره زمن ساءته أزمان. في البيت الأول: «لكل شيء إذا ما تم نقصان» تعبير واضح عن فكرة التناقض، وفي الأبيات اللاحقة الأخرى، يؤكد أبو البقاء الرندي بطريقته أن كل شيء يتغير.

سردنا مثالين لحياة الفلسفة في الشعر الأندلسي، ومن المؤكد أن قصائد البلاد التي عاشت حوالي ثمانية قرون تحوي المزيد من هذه الأفكار الفريدة.

ماذا قال فارس الخوري عام 1925؟

توضحت الآراء السياسية لعبد الرحمن الشهبندر من خلال نشاطه نهاية عام 1924 وبداية عام 1925 لتأسيس حزب جديد هو حزب الشعب السوري الذي ظهر إلى الوجود ربيع عام 1925.

■ قاسيون

دعا حزب الشعب إلى تحقيق مبادئه بالطرق القانونية وحصل على الترخيص. ورفع برنامجه في سبيل: «السيادة القومية. ضمان الحريات الشخصية. تدريب البلاد نحو سياسة اجتماعية ديمقراطية مدنية. حماية الصناعات الوطنية وإنماء الموارد الاقتصادية. توحيد التربية والتعليم في البلاد، وجعل التعليم الابتدائي إجبارياً عاماً. مركز الحزب مدينة دمشق، ويؤسس له فروع في جميع المحافظات».

في 5 حزيران 1925، عقد حزب الشعب اجتماعاً جماهيرياً في بهو أوبرا العباسية بدمشق حضره أكثر من ألف شخص مع أن عدد أعضاء الحزب لم يتجاوز مئتي عضو من المحامين والأطباء والمعلمين وطلاب الجامعة والتجار وبعض ملاك الأراضي المتنورين والليبراليين. كما أيد حزب الشعب عدد من التنظيمات الحرفية في دمشق.

افتتح الاجتماع المحامي فارس الخوري، الذي أكد على عدم التمييز بين المواطنين بسبب انتماءاتهم الدينية والطبقية ودعا إلى تحرير الاقتصاد من مراقبة الأجانب «د. عبد الله حنا، عبد الرحمن الشهبندر 1879–1940 علم نهضوي ورجل الوطنية والتحرر الفكري، دار الأهالي دمشق 1989، ص 28–44».

وقال فارس الخوري في خطاب جماهيري لحزب الشعب صيف عام 1925:

السلطة المطلقة تحظر على الأشخاص الاشتغال بالسياسة أو التدخل بها. وتصرف الناس إلى الاهتمام بأعمالهم ومصالحهم الخاصة لتنفرد هي بأمور الإدارة الكيفية في الداخل والخارج بدون أن تسمح لأحد أن يرفع صوتاً أو ينبس بكلمة تحت طائلة العقاب الشديد والتنكيل الرادع.

وقد كان هذا دأب السلاطين في العصور الماضية حتى قيام الشعب الفرنسي قومته الهائلة في أواخر القرن الثامن عشر، وألقى على الدنيا بأسرها درساً رائعاً انقلب فيه وجه التاريخ وتبدلت حالة البشر. «أوراق فارس الخوري، الكتاب الثالث، هبوب الثورة السورية وسجن الأحرار في قلعة أرواد 1925–1926، ص 23»

أخبار ثقافية

ندوة حول الملوحي

نظّم فرع اتحاد الكتاب العرب في حمص بالمشاركة مع الهيئة العامة السورية للكتاب وعدد من الباحثين وأصدقاء الأديب عبد المعين الملوحي، ندوة تكريمية عن أعمال الأديب الراحل الذي أغنى المكتبات العربية بأكثر من 200 كتاب ومخطوط. يذكر أن عبد المعين الملوحي الذي ولد في حمص عام 1917 ورحل عام 2006، قد ترك أكثر من 100 إصدار أدبي مترجم من اللغات الصينية والفييتنامية والفرنسية والروسية وغيرها، ونشر مئات المقالات في مختلف الصحف والمجلات.

تذكارات مهمة المريخ

أصدر البنك المركزي الصيني مجموعة من العملات التذكارية للاحتفال بنجاح البلاد في أول مهمة لها على المريخ وترك بصمة صينية على المريخ للمرة الأولى. وتحتوي المجموعة التذكارية على عملتين من الذهب وعملة فضة واحدة. وتتميز جميع العملات المعدنية بشعار مهام استكشاف الكوكب، واسم الدولة وسنة الإصدار على الوجه، بينما تظهر على الوجه الآخر صور حول التحليق على المدار والهبوط والتجول من المهمة وكتب باللغة الصينية «الصين تنجح في أول مهمة للمريخ تيانون–1».

كانوا وكنا

عين العرب عطشى.. ومئات القرى

«عين العرب عطشى ومئات القرى بلا كهرباء» تحقيق صحفي نشرته جريدة نضال الشعب عام 1998 عن الأزمة المائية والعطش في منطقة تقع بجانب نهر الفرات! وعن حرمان سكان القرى من التيار الكهربائي رغم مرور خطوط الكهرباء فوق قراهم! وما قاله الناس للجريدة في ذلك الوقت، عبارة عن صورة من صور البؤس المزروع في البلاد.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/09/05» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

قصة الإضراب وكيف انتهى

تبدد الظلام وتهادى الفجر منتصراً يبشر بقدوم الصباح، وسارعت نسمات البحر العليلة لتثير الحبور والبشر بين أشجار النخيل التي أخذت تتمايل طرباً في حديقة البلدية على نغمات الطيور الشادية.

■ مكسيم غوركي

وأخذ الأطفال يمرحون في الشوارع وهم أنصاف عراة. وقد علا إلى السماء رنين ضحكاتهم. لقد دبت الحياة في المدينة- مدينة نابولي- كسائر أخواتها من المدن الإيطالية. وها هو عامل يتجه إلى ميان «النجاح» وقد أدهشه الزحام الشديد ... إنه الإضراب. لقد أضرب عمال الترام، فتوقفت الحركة، وكان قد اجتمع في الميدان جمهور من المضربين، يتجادلون فيما بينهم، يتضاحكون ببشاشة أهل نابولي المعروفة عنهم، بينما كان جمهور آخر من الناس يحيط بهم ويرمقهم بنظرات تشف عن عداء صريح. وكان هؤلاء الناس من أبناء الطبقات الوسطى وما دونها، يركبون الترام صبيحة كل يوم من ضواحي تلك المدينة الكبيرة إلى مراكزهم أو بالعكس لمزاولة أعمالهم في التجارة والصناعة، ولذا فليس من الغرابة في شيء أن يصبّ الجمهور لعناته وانتقاداته على المضربين، وقد تعطلت مصالحهم بسبب ذلك الإضراب.

وما هي إلا لحظة حتى ازداد الغضب اشتعالاً في نفس الجمهور، فأخذ يتحرش بالمضربين تحرش الكلاب بقطيع من الذئاب، ومما زاد في استياء الجمهور أن المضربين ازدادوا حزماً وصلابة، وأخذ بعض الراكبين في العربات المعطلة يهدئون من ثورة الجمهور قائلين: يا سنيور ماذا تظنهم يفعلون؟ أجورهم لا تكفي لإشباع عائلاتهم حتى بالمعكرونة فقط!

وهناك على بعد من الجمهور كان يقف رجال البوليس بملابسهم الأنيقة، وهم يتضاحكون من اشتداد حركات الأيدي وإشاراتها وصياح الجمهور، وكان البوليس يشعر بأمان مركزه، تشعرهم بذلك البنادق الخفيفة، وهي على أهبة التصويب من الزقاق المجاور حيث تختبئ شرذمة من الجنود المسلحين.

سادت فترة من الهدوء، وإذا بصيحة تعكر هذا الصفو المؤقت: الجنود. وما هي إلا لحظة حتى سارع المضربون إلى الاعتصام بعضهم ببعض، وتنبّه فريق من الجمهور لحقيقة الأمر، بينما ساد البعض الآخر فترة من الدهشة، سرعان ما زالت. وعلا بعدها الصفير والصياح، استهزاء ونكاية بالمضربين.

ولم يمرّ وقت طويل حتى أخذ المضربون يشقون طريقاً لهم وسط الجمهور متجهين صوب عربات الترام الخالية وقد احتد الغيظ في صدورهم، وهم يجيبون على انتقادات الجمهور بسيل من السباب.

ساد الهدوء مرة أخرى، وإذا بفرقة من الجند تأتي من ناحية رصيف سانتا لوتشيا، يتقدمها ضابط شاب جميل الطلعة، تشف عيناه الاحتقار لكل من حوله، وأخذ رجل ضخم من أصحاب القبعات العالية يحدثه وقد انتابه انفعال شديد.

وعندئذ أخذ الجمهور في الابتعاد عن العربات، بينما اصطف الجنود بجانبها، أما ذلك الرجل البدين وبعض من حوله، فقد أخذوا يصيحون بالمضربين الذين قفزوا مسرعين إلى العربات: إننا ننذركم هذه المرة الأخيرة، وللمرة الأخيرة! هل تسمعون؟

ولكن المضربين لم يذعنوا للتهديد، فتقدم الرجل الضخم وقد كان مندوب شركة الترام، إلى الضابط وأخذ يحدثه بصوت عال، مما جعل الضابط يعطي الأمر لجنوده باحتلال العربات وتسييرها. وإذا بالمضربين يتركون العربات حين هم الجنود بتنفيذ أوامر ضابطهم، فأثار هذا ضحك الجمهور، وتعالت صيحاته، غير أنها لم تدم طويلاً، إذ ما لبثت أنظار الناس أن اتجهت، وقد عمتهم الدهشة، إلى العربة الأمامية، تقدم أحد السائقين وقد انبطح على الخط الحديدي، وتبدى للناس بشعره الذي اشتعل شيباً، وشاربيه الطويلين، وكأنهما يهددان السماء بطرفيهما المدببين، فيا لهول المنظر! ها هم زملاؤه يتقدمون، وها هو أحدهم ينبطح بجانبه، وها هو ثان وثالث ثم رابع، وسرعان ما انبطح كل المضربين.

زالت دهشة الجمهور فعاد إلى الضجيج وامتزجت أصوات الازدراء والغيظ بتأوهات النساء وصلاة البعض.

أما مندوب الشركة، فقد أخذ يلح على الضابط الذي لم يكن لديه أمر بالاشتباك في معركة مع المضربين، بأن يأمر الجنود بإنهاض المضربين وبتنحيتهم عن الخط بالقوة. فتحير الضابط، غير أن حيرته لم تدم طويلاً تحت تأثير مندوب الشركة، فأمر الجنود بذلك. وفجأة حدث ما لم يكن بالحسبان، إذ أسرع الجمهور الذي كان ينتظر بفارغ الصبر إعادة سير الترام منذ لحظة وانبطح بجانب المضربين، مشجعاً إياهم على عدم الرضوخ للشركة الظالمة الجائرة.

وهكذا بعد أن كان موقف المضربين المنظمين في بادئ الأمر متوتراً، أصبح بعد انضمام الجمهور إليهم ممزوجاً بالهتاف، إذ أخذ المنبطحون ينظرون إلى بعضهم البعض ويبتسمون، بينما دنا الباقون من الضابط، وقد وقف يضحك أمام ذلك الرجل الضخم ويسرّ إليه ببعض العبارات.

أخذ عدد المنبطحين في الزيادة شيئاً فشيئاً، من رجال ونساء، وأخذ الأطفال بحكم غريزتهم يتمرغون في التراب، ولا سيما بعد أن لاحظوا أن بعض الرجال المتأنقين يسبقونهم إلى ذلك.

كان موقف الجمهور يدل على النبل حقاً، فتأثر الجمهور مما حدث. وسرعان ما تلاشى عن وجوههم ذلك المظهر الجاف المصطنع، وأخذوا يضحكون وهم يشرفون من نوافذ العربات على المنبطحين من الجمهور والمضربين.

ومرت نصف ساعة بعد أن خضع ممثل الشركة لمطالبهم بفضل تضامن الجمهور معهم، تحركت عربات الترام بين مظاهر الابتهاج والهتاف. وكان مستخدموها يستقبلون الركاب ببشاشة ولطف. بينما كان الركاب يبادلون الموظفين والسائقين ذلك اللطف إعراباً عن عطفهم على قضيتهم.

سرعان ما تلاشى عن وجوههم ذلك المظهر الجاف المصطنع وأخذوا يضحكون وهم يشرفون من نوافذ العربات على المنبطحين من الجمهور والمضربين